دور بنك روما الاقتصادى فى ولاية طرابلس الغرب " ليبيا "

"١٩٠٧-١٩١١م"

د. محمد عزيز محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة سوهاج

مقـدمـــة:

استولت أسبانيا على مدينة طرابلس عام ١٥١٥م، على عهد الأمبراطور شارل الخامس، ليتخذها جيبا صليبيا بجانب الجيوب الصليبية التى أقامها، وتناثرت على طول الساحل الشمالى لإفريقية، إلى أن تنازل عنها شارل الخامس إلى فرسان القديس يوحنا، عام ١٥٣٥م، لكى يتفرغ للحرب ضد سكان الجزائر وتونس، وكذلك لمواجهة السلطان العثمانى "سليمان المشرع" (١٥٢٠-١٥٦٦م)[١]. وفى البداية: وقع عبء الكفاح على أهالى طرابلس الغرب، سواء ضد الأسبان أو فرسان القديس يوحنا، ولكن جهودهم أخفقت فى هذا السبيل لضعف إمكانياتهم الحربية والبشرية، ومواردهم المالية كانت ضعيفة، فاستنجدوا بالدولة العثمانية، واستجاب لهم السلطان سليمان المشرع فأرسل لهم قوة عثمانية بقيادة "مراد أغا"، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها، فأرسل إلى السلطان العثمانى طالبا تعزيز قواته، فأرسل سليمان المشرع: سنان باشا الصدر الأعظم "رئيس الوزراء" إلى طرابلس على رأس الأسطول العثمانى، واستطاع ضرب منشآت الميناء، ودخل المدينة عام ١٥٥١م. وكان دراجون باشا ممن أعان سنان باشا فى عملياته الحربية. وصدر فرمان عثمانى من السلطان العثمانى بتعيين مراد أغا واليا على طرابلس الغرب فى ذات العام فكان بذلك أول الولاة العثمانيين عليها، ثم خلفه دراجون باشا الذى استطاع أن يقضى على فلول فرسان القديس يوحنا من أقليم طرابلس بعد فترة بلغت ستة عشر عاما، وأصبحت طرابلس منذ عام ١٥٥١م ولاية عربية تحت السيادة العثمانية[٢]، ترسل إليها الولاة ليتولوا حكمها حتى عام ١٧١١م، بعد أن نجح مؤسس الأسرة القرمانلية "أحمد القرمانلى" فى تولى الحكم هناك تحت السيادة العثمانية، ليتوارث من بعده أفراد الأسرة القرمانلية حكم تلك الولاية، حتى عام ١٨٣٥م، لتعود ولاية طرابلس الغرب بدءا من ذلك العام – عام ١٨٣٥م– تحت السيادة العثمانية المباشرة (٣)، ومنذ ذلك الحين صارت ولاية طرابلس الغرب مطمعا وهدفا لكثير من القوى الاستعمارية الكبرى، وخاصة منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بعد أن دب الضعف فى كافة أوصال الدولة العثمانية، لتصبح رجل أوروبا المريض، الذى

تتهافت عليه القوى الاستعمارية الكبرى لتقسيم أملاكه وتفتيت أوصاله، وكانت إيطاليا من أكثر الطامعين فى تلك الولاية العثمانية "ولاية طرابلس الغرب".

ترجع علاقة إيطاليا بشمال إفريقيا، إلى العصور القديمة، حينما امتد نفوذ الرومان إلى إفريقيا الشمالية، حتى إنه كان يطلق على البحر المتوسط "بحيرة رومانية". ومع ظهور العرب كقوة كبرى فى القرن السابع الميلادى، امتد نفوذهم إلى الشمال الإفريقى، فتم صبغ الشمال الإفريقى كله بالصبغة العربية. وبرغم ذلك لم تنقطع صلة إيطاليا بالشمال الإفريقى خلال تلك الفترة. فلقد قامت فى العصور الوسطى، وأوائل العصور الحديثة، علاقات قوية بين مدن (بيزا – جنوة – البندقية) وغيرها من الولايات الإيطالية، وبين المدن الساحلية بالشمال الإفريقى، حيث اتسمت هذه العلاقات بالطابع التجارى([٤]) .

وحينما حدث تنافس استعمارى، بين الدول الاستعمارية الكبرى، للسيطرة على الشمال الإفريقى، منذ بداية العصور الحديثة، كانت إيطاليا بالطبع تتطلع، هى الأخرى، لأن تلعب دوراً هاماً فى هذا المجال ، بحكم موقعها الجغرافى القريب من البحر المتوسط ، وبحكم صلاتها التاريخية بتلك المنطقة .

إلا أن إيطاليا قد شغلت بتحقيق وحدتها فى تلك الفترة ، لذلك تركت هذا المجال الاستعمارى لغيرها من الدول، للمنافسة على الاستعمار فى الشمال الأفريقى.

لم يستمر ذلك طويلاً، فبعد أن اتحدت الولايات الإيطالية، وأصبحت دولة موحدة مستقلة، عام ١٨٧١م([٥])؛ بدأت إيطاليا الموحدة فى التطلع والبحث عن المصالح والمكاسب التجارية والاستعمارية لها فى قارة أفريقيا، أسوة بالدول الأوروبية الأخرى، التى سبقتها فى هذا المجال.

وعندما حدث الاحتلال الفرنسى لتونس، فى١٢ مايو عام ١٨٨١م، كان له عميق الأثر عند الإيطاليين، فقد اعتبره الإيطاليون ضربة قوية لمصالحهم فى البحر المتوسط .

لقد كان هذا العامل من أقوى العوامل التى دفعت إيطاليا للعمل على بسط نفوذها على منطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا، ولكنهم اتجهوا إلى الشرق الإفريقى([٦])، فنجحوا فى إقامة مستعمرات إيطالية لهم فى إريتريا واصومال، كما اتجهوا إلى إقامة مستعمرات إيطالية لهم فى إثيوبيا، وجاءت هزيمة إيطاليا فى معركة "عدوة" على يد الإثيوبيين، فى مارس عام ١٨٩٦م([٧])،

لتحول أنظار الإيطاليين من الشرق الإفريقى إلى الشمال الإفريقى، حيث رأوا أن الشمال الإفريقى هو المجال المناسب للتوسع الإيطالى، وليس الشرق الإفريقى. حيث بدأت إيطاليا فى اتخاذ الخطوات الجادة –بعد هذه الهزيمة– التى تمكنها من احتلال ولاية طرابلس الغرب (٨)، بعد أن كانت إيطاليا قد زادت من نشاطها الاقتصادى فى تلك الولاية، كتمهيد لاحتلال فعلى لها .

فكما أشرنا من قبل: أنه بعد فشل إيطاليا فى احتلال تونس، نتيجة لاحتلال فرنسا لها، فى مايو عام ١٨٨١م (٩)، وإثر تفاقم أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وحدتها(١٠)؛ عقدت إيطاليا جلسة برلمانية، فى ٦ يونية سنة ١٨٨١م، لمناقشة قضية مصالحها فى منطقة البحر المتوسط، وفى ذلك الاجتماع أثار أعضاء البرلمان الإيطالى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم ولاية "طرابلس الغرب" فى خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية الإيطالية، وبخاصة أن هذه الولاية لها موقع استراتيجى غاية فى الأهمية، بالنسبة لسواحل الجنوب الإيطالى.(١١) وهكذا فإنه منذ ذلك الانعقاد أخذت الحكومة الإيطالية تظهر اهتماما ملحوظا بالتأسيس لهذه المصالح فى ولاية طرابلس الغرب، فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١٢). وأخذت إيطاليا تعمل على زيادة تعاملها التجارى مع ولاية طرابلس الغرب، من خلال زيادة حركة السفن والسلع والبضائع المتبادلة معها. وقد كانت هذه الزيادة واضحة بشكل كبير وملفت للنظر، وذلك من خلال الأرقام والإحصائيات التى اهتمت بحركة التبادل التجارى الإيطالى مع ولاية طرابلس الغرب؛ إذ وضعت هذه الإحصائيات إيطاليا فى مطلع القرن العشرين، فى المرتبة الثانية مع بريطانيا، بعد أن كانت قبل ذلك فى المرتبة الرابعة(١٣). وكان الهدف من هذه الزيادة هو: رغبة الإيطاليين فى تحويل ولاية طرابلس الغرب "ليبيا" إلى سوق رائجة لمنتجاتهم المختلفة، فشجعوا رعاياهم على الهجرة للعمل والاستثمار فيها فازدادت بذلك أعداد المهاجرين الإيطاليين، الذين انخرط أغلبهم فى ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، كالصناعة والتجارة والحرف الأخرى، لتصبح الجالية الإيطالية، فى ليبيا، من أهم الجاليات الأجنبية الموجودة فى ولاية طرابلس الغرب(١٤). فلقد كانت الجالية الإيطالية، فى ولاية طرابلس الغرب، حريصة على تدعيم مصالحها التجارية والاقتصادية وتأمينها، واستغلال أطماع الحكومة الإيطالية ونواياها الاستعمارية هناك، عبر عقد الصفقات التجارية مع تلك الولاية، لمواجهة المنافسات الأجنبية الأخرى، كالبريطانيين والفرنسيين والألمان وغيرهم .

تأسيس مصرف روما (Banco di Roma) :

وجدت الحكومة الإيطالية فى الجالية الإيطالية وسيلة هامة لمتابعة تدخلها الاقتصادى فى شئون ولاية طرابلس الغرب، وقد مهد وجود هذه الجالية لحكومتها عملية إقناع السلطات العثمانية بالسماح لها بمزاولة أنشطة تجارية واقتصادية عديدة، والمتمثل فى النشاط التجارى والمالى الذى كان يقوم به مصرف روما Banco di Roma ، والذى ارتبط اسمه بسياسة التغلغل الاقتصادى السلمى(١٥)، والتمهيد للأطماع الاستعمارية الإيطالية فى ولاية طرابلس الغرب (١٦).

لقد افتتح مصرف روما، في ٩ مارس عام ١٨٨٠م في مدينة لازيو"Lazio" الإيطالية، وتوسعت أنشطة المصرف بشكل ملحوظ بعد ذلك حيث افتتحت عدة فروع له خارج إيطاليا، عام ١٩٠٠م، فى حوض البحر المتوسط؛ كقواعد اقتصادية تساعد على التوسع الإيطالى فى منطقة البحر المتوسط، التى تعتبرها إيطاليا المجال الحيوى لنشاطها الاستعمارى، ومن بين هذه الفروع التى افتتحها المصرف: فرع الإسكندرية، ومالطة، وطنجة، فكان بذلك أول مصرف إيطالي يتجه إلى هذا النشاط(١٧).

وتمكن مصرف روما أيضا من فتح فرع له في مدينة طرابلس، يوم ١٥ أبريل ١٩٠٣م، بناءً على قرار مجلس الإدارة المنعقد فى ٢٨ مارس ١٩٠٣م، غير أن نشاطه الفعلي لم يبدأ إلا بعد توقيع العقد المبرم بروما، في ١٦ أبريل سنة ١٩٠٧م، وبحضور وكيل القنصلية العثمانية في روما.(١٨) وأسندت رئاسة هذا الفرع إلى رجل الأعمال الإيطالى "السنيور بريشيانى" Bershiani" أحد دعاة السياسة الإيطالية الاستعمارية، والذي سبق له أن اشتغل بالأعمال المصرفية فى المستعمرات الإيطالية بشرق إفريقيا، وصارت لديه بعض الخبرات الإدارية والمالية(١٩). وكان بريشيانى كثير التجول فى ليبيا لبث الدعاية المغرضة للاطلاع على أحوال البلاد، وكان يبذل المال عن سعة، وفى كل مناسبة، ويتصل بالأعيان يتخذ منهم أصدقاء وعيونا له (٢٠). ويذكر محمد عبد الكريم الوافى: "بأن اختيار هذا الرجل يؤكد لنا الطبيعة الاستعمارية لهذا المصرف، حيث كان الهدف الأساسى من إنشاء هذا الفرع هو خلق مصالح مادية لإيطاليا فى ليبيا، تتمثل فى مشاريع اقتصادية وتجارية فى مختلف المدن الليبية، بحيث تصبح ركيزة لإيطاليا، عندما تحين ساعة الغزو ثم الاستعمار"(٢١). ولتحقيق هذه السياسة: ازداد نشاط المصرف

بشكل ملحوظ، ففتح فروعاً له بعد ذلك في بنغازى "ديسمبر سنة ١٩٠٧م"، وفى مصراتة "يوليو سنة ١٩٠٨م"، وفى الخمس "ديسمبر سنة ١٩٠٨م"، وفى زليطن "أبريل سنة ١٩٠٩م"، وفى درنة "نوفمبر سنة ١٩٠٩م"، وذلك لكى يتوسع النشاط الاقتصادى الإيطالى فى كافة أرجاء ولاية طرابلس الغرب(٢٢). وأنشأ المصرف لخدمة أغراضه عدة مطابع منها: مطبعة أريبب(٢٣)، ومطبعة فنون الطباعة(٢٤)،كما أنشأ أكثر من جريدة تتحدث بأسمه، وتدافع عن مصالحه: منها "جورنالى دى تريبولى" " Giornale Di Tripoli"(٢٥)، و(إيكو دى تريبولى) (Echo Di Tripoli)(٢٦)، حيث حاولت إدارة البنك بث الدعاية الإيطالية بين الأهالى، وتقديم النموذج الإيطالى على أنه النموذج الأمثل من خلال هذه الجرائد.(٢٧) وبلغت استثمارات البنك عام١٩١١م ما يقرب من ٢٤٥ مليون ليرة إيطالية، أي ما يقارب خمسة ملايين دولار(٢٨) .

كان مصرف روما أحد الوسائل الرئيسية التي استغلتها الحكومة الإيطالية في عملية التغلغل السلمي، حيث رأى الساسة الإيطاليون: أنه من الضروري لتحقيق أهدافهم، البحث عن جهاز مالي يمكنه أن يتولى القيام بأعباء العمليات الاقتصادية المزمع إجراؤها في ولاية طرابلس الغرب، كي تعطى إيطاليا امتيازاً لها في الميدان الاقتصادي كمقدمة للضم السياسي.(٢٩)

كانت فروع بنك دي روما، بولاية طرابلس الغرب، من أبرز المصالح الإيطالية هناك، وقد دار حوله الكثير من النقاش والجدل، وبخاصة فيما يتعلق بحقيقة الأهداف التي أقيم من أجلها هذا البنك في تلك الولاية، وقد جاء إنشاء فرع بنك روما الإيطالي في مدينة طرابلس، والعديد من المدن الليبية الأخرى فيما بعد، بدعم من القوى السياسية والاقتصادية والدينية الإيطالية، وكان هذا البنك أحد أهم وسائل تغلغل المؤسسات والشركات التجارية الإيطالية في ولاية طرابلس الغرب.(٣٠)

ومن جهة أخرى: فعلى الرغم من أن مصرف روما– من الناحية النظرية– كان مملوكاً للقطاع الخاص، إلا أنه، في الواقع، كان له ارتباط عضوي مع الحكومة الإيطالية للأسباب الآتية: (٣١)

أولاً: كان رومولو تيتوني Romolo Tittoni – الذي شغل منصب نائب رئيس المصرف– شقيقاً لتوماسو تيتوني Tomasso Tittoni وزير الخارجية الإيطالية، في الفترة من ١٩٠٦–١٩٠٩م، وهى الفترة التى تزامنت مع فتح فروع لمصرف روما فى ولاية طرابلس الغرب .

ثانياً: كانت معظم الأموال التي استعملت من قبل المصرف، لشراء الأراضي وبعض الاستثمارات الأخرى، في ولاية طرابلس الغرب، قد منحت للمصرف من قبل الحكومة الإيطالية والفاتيكانVatican (٣٢). وبخاصة أن هذا البنك كان مرتبطاً بالدوائر الحاكمة من ناحية، وبالأوساط الكاثولويكية ذات النفوذ الديني من ناحية أخرى. حيث حرصت الحكومة الإيطالية، والمؤسسة الدينية، على إضفاء الصبغة الدينية لمصرف روما، لذلك كان الدعم الدينى لمصرف روما واضحا، حيث ساهمت أموال الكنيسة فى إنشاء هذا البنك، دعما لنشاطاته فى ولاية طرابلس الغرب، واتخذت الحكومة الإيطالية من "البابوية" مركزا للدعاية لذلك المصرف، كما عمل مديرا لهذا المصرف "أرنستو باتشيلى"Arnesto Batchili وهو عم لأحد وجهاء الفاتيكان وهو: " يفجينى باتشيلى" Yavgieny Batchili، الذى أصبح فيما بعد البابا بيوس الثانى عشر(٣٣). لقد حرصت الحكومة الإيطالية على الحصول على الدعم المعنوى من الفاتيكان، ومختلف طبقات رجال الدين، لمصرف روما ضمانا لتبريكاتهم الروحية(٣٤).

ثالثاً: دعم الحكومة الإيطالية لعمليات خطوط المواصلات البحرية التى أنشأها مصرف روما حيث ربطت هذه الخطوط بين السواحل الليبية والسواحل الإيطالية، تيسيرا على البنك لتحقيق أغراضه وأهدافه، ولقد كان هذا الدعم من قبل الحكومة الإيطالية للمصرف، فى هذا الشأن؛ تحفيزاً لعمليات المصرف الوطنية، من وجهة نظر الحكومة الإيطالية.

رابعاً: منحت الحكومة الإيطالية فرع مصرف روما، في مدينتى طرابلس وبنغازي، الحق في القيام بالخدمات البريدية، منافسة بذلك مكتب البريد الإيطالي، بتلك المدينتين، واللذان كانا يقومان بنفس الوظيفة(٣٥) .

خامساً: كان مدير البنك أرنستو باتشلى صديقا للبارون "سونيتو" Baron Sonitoالزعيم المحافظ، وصاحب جريدة "جورنالى دى إيطاليا "Giornale Di, Italia وهى جريدة متطرفة فى كاثوليكيتها وتعصبها.

سادسا: كان بعض أعضاء الحكومة الإيطالية هم من أصحاب المصالح المالية فى ذلك البنك.

ومن هنا يمكن القول: إن مصرف روما كان فى الواقع، وكما اعترف الإيطاليون بذلك، أداة فى يد الحكومة الإيطالية، من أجل تنفيذ سياسة التغلغل السلمى الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب.(٣٦)

ويقول محمد عبد الكريم الوافى "إن وقوف الحكومة الإيطالية، والمؤسسة الدينية، وراء المساهمة فى تمويل فروع المصرف بولاية طربلس الغرب، يؤكد أن هذا المصرف لم يكن مؤسسة ذات أهداف اقتصادية صرفة، تتعلق بالربح والخسارة، وإنما كان مؤسسة استعمارية تهدف إلى: إيجاد قاعدة اقتصادية لتبرير التدخل العسكرى الإيطالى لحماية المصالح الإيطالية، وهو يهدف من جهة أخرى إلى: إيجاد علاقة بين ممثل هذه المؤسسات وبين الليبيين (٣٧)". وسنرى فى الحديث عن نشاطات ذلك البنك: أنه حاول تقديم القروض لبعض الليبيين، كما قام المصرف بتمويل المصانع والمشروعات الاقتصادية الأخرى، بهدف تهيئة العقلية الليبية للتعامل مع المصالح الإيطالية، ومحاولة كسب أنصار من الليبيين يتعاطفون مع فكرة استعمار إيطاليا لبلادهم، وهو من جهة أخرى تأكيد للإدعاءات الأوروبية بنشر التقدم فى المستعمرات وتطوير حياتها الاقتصادية، عن طريق إنشاء مثل هذه المؤسسات، بحيث تتمكن إيطاليا من خلق ركيزة لها فى تلك الولاية. حيث كان مصرف روما هو الركيزة التى استند عليها دعاة الاستعمار الإيطالى؛ فى تنفيذ برامجهم وتحقيق أغراضهم فى ولاية طرابلس الغرب، حيث استطاع هذا المصرف أن ينشئ لإيطاليا قواعد اقتصادية هامة، تمثلت فى: أنشطة زراعية وصناعية وتجارية، وغير ذلك، فى مختلف مناطق تلك الولاية.(٣٨)

وهكذا يتضح لنا أن إنشاء مصرف روما فى مدينة طرابلس، وبعض المدن الليبية الأخرى، لم يكن مجرد مؤسسة تبنى حساباتها على الربح والخسارة، بل كان أداة رسمية لإيطاليا فى إطار تمهيدها لغزو ولاية طرابلس الغرب، ومن هذا المنطلق: تعددت أوجه نشاط هذا المصرف فى تلك الولاية، من حيث الكم، بعد أن نجح فى افتتاح فروع له فى الكثير من المدن الليبية، وكذلك من حيث الكيف، حيث تنوعت نشاطات ذلك المصرف بما يخدم السياسة الاستعمارية الإيطالية فى ليبيا. ولعل أبرز نشاطات مصرف روما كانت على النحو التالى : –

أولا: - **مصرف روما وشراء الأراضى** :

من المعروف أن الزراعة فى ليبيا تعتمد على مياه الأمطار، وخاصة فى المناطق الساحلية ، وقد يؤدى عدم سقوطها، فى بعض السنوات، إلى سوء ظروف المزارعين الذين يعتمدون، بشكل كامل، على إنتاج مزارعهم من المحاصيل المختلفة، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التى كانت تفرضها الإدارة العثمانية على الفلاحين، فكان

السكان غير القادرين على دفع الضريبة: يستدينون أموالا لكى يتم دفع الضريبة، خوفا من الأذى الذى سيلحق بهم من جراء عدم دفع الضريبة الإجبارية، وبالتالى لايكون أمام المزارعين سوى أن يقدموا أراضيهم كرهينة، حتى يتم تسديد المبلغ المقترض، وإما أن يتنازلوا عنها مقابل ذلك المبلغ([٣٩]).

لقد صادف إنشاء مصرف روما، فى ولاية طرابلس الغرب، حدوث جفاف شديد فى عام ١٩٠٧م، ففى تقرير للقنصلية البريطانية، بولاية طرابلس الغرب، أشار إلى أنه: "لم يكن هناك أي إنتاج من الشعير هذا العام– عام ١٩٠٧م – كما فقدت البلاد جزءاً كبيراً من ثروتها الحيوانية، إن الوضع الاقتصادي في البلاد فى هذا العام لا يبشر بالخير"، وأضاف التقرير: "إن العائلات التي هي في الحالات العادية تعد صاحبة دخل جيد؛ اضطرت هذا العام أن ترهن بعض حليها وحتى منازلها كضمان لقروض أخذوها من بنك روما."([٤٠])

وتأسيسا على ماتقدم: نجد أن فروع البنك في الولاية كانت تستغل سوء الأوضاع العامة للفلاحين، من خلال إقراضهم، مقابل رهن، لشراء مساحات كبيرة من الأراضي، لغرض الالتفاف على القانون العثماني الصادر سنة ١٨٦٧م، بشأن السماح للأجانب، كأفراد دون المؤسسات، بشراء الأراضي وامتلاكها، وقام البنك المذكور بتسجيلها بأسماء أفراد من الجالية الإيطالية المقيمين في الولاية. وبهذه الطريقة شرع البنك في شراء مساحات كبيرة من أراضى الولاية؛ والتي كان أصحابها في أشد الحاجة إلى بيعها. وكان البنك بدوره متلهفاً إلى الشراء بأي صورة، وبأي ثمن، الأمر الذي شجع الناس على التحايل والتلاعب لابتزاز ما يمكن من أموال البنك، وتوريطه في قضايا ومشاكل قانونية. وقد تمادى البنك في شراء الأراضي بطرقه الملتوية، واعتبر رفض تسجيلها عرقلة للنشاط الإيطالي في ولاية طرابلس الغرب، واشترى البنك أكثر من مِئة عقار في ضواحي بنغازي؛ كانت مستندات أغلبها غير صحيحة، واستطاع أن يشتري عدداً كبيرا من الأراضي، ومعظمها في أطراف بنغازي: في القوارشة، واللثامة، والرحبة، وطابلينو.([٤١])

وبالإضافة إلى ما سبق، قام المصرف بعمليات شراء الأراضي من بعض أفراد الجاليات الأجنبية الأخرى، ممن لم يتمكنوا من مقاومة الإغراءات المالية العالية؛ التي كان يقدمها مصرف روما، وبلغت في بعض الأحوال ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية للأراضي، أي أنه كان استثماراً سياسياً، وليس اقتصادياً.([٤٢])

وبالتالى يمكن القول بأن مصرف روما قد واجه صعوبات فى شراء الأراضى، بصورة مباشرة، وذلك نظرا لأن السلطة العثمانية كانت تمنع بيع العقارات للمؤسسات الأجنبية، ولذلك لجأ مصرف روما إلى الاحتيال والطرق الملتوية، لتحقيق أهدافه، وحتى يتجنب القانون المذكور: اعتمد المصرف سياسة خاصة تمثلت في الآتي:-

يقوم المصرف بتسليف أموال إلى أفراد من الجالية الإيطالية أو اليهودية، المشمولين بالحماية الإيطالية، أو حتى بعض أفراد العائلات الغنية الليبية؛ التي كان أفرادها يتمتعون بنظام الحماية الإيطالية، بغرض أن يشتري هؤلاء الأراضى لحساب المصرف، وتتم هذه العملية بأن يقوم الشخص المتعامل مع المصرف بشراء الأرض، ويتم التسديد عن طريق قرض مصرفى، وبضمان رهن الأرض المشتراة، وبعد اتمام عملية البيع يتظاهر المشترى بأنه عجز عن سداد الأقساط المستحقة عليه لمصرف روما، وبذلك يحجز المصرف على الأرض، ويتم نقل ملكيتها إلى المصرف، وبهذه الحيلة يتخطى المصرف قانون منع بيع الأراضى للمؤسسات الأجنبية (٤٣).

ومما لاشك فيه: أن الطرق التى اتبعها المصرف لتنفيذ سياسة إيطاليا الاستعمارية، ومنها منح قروض لأفراد الجالية الإيطالية أوغيرهم، لشراء الأراضى من الليبيين، قد ساعدت المصرف على تحقيق غايتين هما (٤٤):

١- ضمان تحويل ملكية هذه الأراضى من أيدى ليبية إلى أيد إيطالية، فى إطار السياسة العامة للمصرف بالاستحواذ، على أكبر قدر ممكن من الأراضى .

٢- تشجيع الهجرة الإيطالية إلى ولاية طرابلس الغرب، عن طريق هذه التسهيلات، حيث زاد عدد المهاجرين الإيطاليين إلى ليبيا، بعد إنشاء هذا المصرف، بشكل ملحوظ (٤٥).

لقد نجح المصرف، بواسطة هذه الطرق الملتوية، من الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأراضى. على أن المساحة الحقيقية للأراضي التي اشتراها المصرف، أو أصبحت تحت يده، لم تعرف بعد بالتحديد، وذلك لأن القانون العثماني كان يمنع المؤسسات الأجنبية من امتلاك الأراضى في ولاية طرابلس الغرب، الأمر الذي دفع المصرف أن يسجل الأراضي التي اشتراها بأسماء أفراد؛ تحايلاً على القانون المذكور(٤٦). وأصبحت هذه الأراضى تشكل قاعدة اقتصادية تبرر لإيطاليا التدخل لحماية مصالحها فى ولاية طرابلس الغرب، وهو ماكانت تهدف إليه الحكومة الإيطالية عندما ساهمت فى إنشاء هذا المصرف، ودعمت نشاطاته فى ليبيا (٤٧).

ثانيا: - **النشاط الصناعى لمصرف روما** :

كان للثورة الصناعية، التى شهدتها أوروبا، دور كبير فى دفع عجلة الاستعمار الأوروبى للحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع، والأسواق اللازمة لتصريف الإنتاج. ومن ثم فإن النشاط الصناعى كان له مكانة مميزة فى خطة مصرف روما؛ للتغلغل الاقتصادى فى ولاية طرابلس الغرب، وكان هذا النشاط يهدف إلى: تأكيد الادعاءات الاستعمارية الإيطالية بالعمل على تحسين أوضاع تلك الولاية، وتكوين مؤسساتها الاقتصادية. ومما يدلنا على هذا الهدف: أن النشاط الصناعى لمصرف روما، فى تلك الولاية، قد توافق مع الحملة الصحفية للتشهير بالنظام العثمانى هناك، والإشارة إلى تخلف أساليبه الاقتصادية، ورافقت هذه الحملة: تأكيد مزاعم بازدهار الولاية اقتصاديا بعد انتقالها للإدارة الإيطالية. من هذا المنطلق قام فرع مصرف روما، فى طرابلس، بتخصيص مبالغ كبيرة لإنشاء بعض المصانع، حيث تم إنشاء عدة مصانع لعصر زيت الزيتون، فى ديسمبر سنة ١٩٠٧م، وفى أغسطس سنة ١٩١٠م، افتتح مطحنا كبيرا للدقيق([٤٨])، ومصنعا للصابون، وفى سبتمبر من العام نفسه: افتتح مصنعا آخر لصناعة الورق من نبات الحلفا، وأنشأ أيضا مصنعا للإسفنج، فى يناير سنة ١٩١١م. وأول ما يلاحظ على هذه المصانع: أنها كانت مرتبطة بتصنيع المواد الخام المتوفرة فى ولاية طرابلس الغرب مثل: زيت الزيتون، والحبوب، والحلفا، والإسفنج، مما يعطى انطباعا باهتمام الإيطاليين بهذه المنتجات. ومن جهة أخرى: فإنه من الممكن اعتبار هذه المصانع نماذج مغرية لتهيئة الليبيين للتعامل مع إيطاليا؛ عبر هذه المنجزات الحضارية التى ستغير أوضاعهم، على حد زعم الدعاية الإيطالية ([٤٩]).

ولم يكتف الإيطاليون، فى إطار نشاطهم الصناعى فى ليبيا، باستغلال المواد الخام المعروفة، بل عمل المصرف على البحث عن الموارد المعدنية فى البلاد واستغلالها، وخاصة الفوسفات والكبريت، وكلف البنك فى هذا الخصوص المهندس أسفورزا Sforza برئاسة بعثة إيطالية، عام ١٩١٠م، للبحث عن المعادن، والقيام بإجراء الدراسات الجيولوجية، وساعده فى ذلك سان فيليبو San Filippo، وبالفعل قامت هذه البعثة بجمع المعلومات عن تواجد هذه المعادن وإمكانات استغلالها من جانب البنك، إلى جانب مهام أخرى ([٥٠]).

ويؤكد لنا أنريكو أنسباتو Enrico Insabato ([٥١]) أن إنشاء هذه المصانع لم يكن عملية اقتصادية بغرض الربح، بل كانت ذات أهداف بعيدة ؛وهو أن بعض هذه المصانع قد تعرض لخسائر مالية جسيمة، مثل مطحنة الدقيق فى بنغازى .([٥٢]) ونتيجة لذلك تساءل فرانسيس ماكولا: "أليس من الأفضل أن تكون هذه المطحنة قد بنيت فى أبوليا A polia أو كلابريا Cala biria، حتى يمكن على الأقل أن تفيد الإيطاليين ..." وذلك بعد أن أشار إلى عدم إمكان تشغيل المطحنة بكامل قوتها([٥٣])". وعلى الرغم من ذلك: استمر المصرف فى سياسته الصناعية، بهدف تأسيس قاعدة اقتصادية تمهد للغزو الإيطالى لليبيا ([٥٤]).

ثالثا: - **النشاط التجارى لمصرف روما** :

لقد بدأ المصرف نشاطه التجارى فى ليبيا بفتح وكالات تجارية فى اثنتى عشر مدينة ليبية ([٥٥]) تقوم بشراء الأراضى لإقامة المشروعات التابعة للمصرف، وتشرف على النشاط التجارى فى هذه المدن. ولاشك أن هذه السياسة كانت تستهدف التحكم فى توريد وتصدير السلع الإيطالية إلى ليبيا، والترويج لأهمية هذه العلاقة الاقتصادية، حتى يتم ربط الاقتصاد الليبى، فى ذلك الوقت، بالاقتصاد الإيطالى. كما عمل المصرف على تشجيع حركة التجارة الإيطالية مع ليبيا، عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على البضائع الإيطالية المتجهة إلى ولاية طرابلس الغرب،([٥٦]) مما دفع عجلة تصدير البضائع الإيطالية إلى ليبيا. وكان من بين هذه الصادرات: النسيج، والأخشاب، والرخام، والنبيذ، والسكر، والأرز، والجبن، والورق، وغيرها من السلع التجارية الإيطالية بحيث تحولت ولاية طرابلس الغرب، مع مطلع القرن العشرين، عمليا إلى مستعمرة اقتصادية إيطالية([٥٧]). كما مارس البنك، عن طريق القسم التجاري له في طرابلس الغرب، عمليات بيع وشراء السلع والبضائع المحلية والإفريقية، كالحبوب والحلفا، وريش النعام والعاج، وكانت معظم تلك الصادرات والواردات تنقل بواسطة مجموعة من البواخر المملوكة لفرع البنك المذكور. كما دعم القسم التجاري للبنك جهود الشركة العامة الإيطالية للتصدير Soieta Generale Esportatriceومقرها ميلانو Milano ([٥٨])، والتى كانت تنقل البضائع بين طرابلس وبين كل من: مالطة وتونس وإيطاليا([٥٩]).

وقد تمكنت إيطاليا بفعل هذه النشاطات، التى قام بها المصرف، من أن تحتل المرتبة الثانية فى التعامل التجارى مع، ولاية طرابلس الغرب، بعد بريطانيا.([٦٠]) وهكذا

نجح المصرف – إلى حد ما – فى ضمان السيطرة الاقتصادية فى ولاية طرابلس الغرب، عن طريق تشجيع التجارة الإيطالية إليها، والسيطرة على تصدير المنتجات الليبية إلى إيطاليا. وقد اتبع المصرف، فى سبيل إنجاح هذه السياسة، بعض الطرق الملتوية. ويذكر لنا "أنريكو أنسباتو" إحدى هذه الطرق التى كان يقوم بها مصرف روما، ليسيطر على الاقتصاد الليبى، فى ذلك الوقت: أنه كان عندما يتجه التاجر الصغير إلى مصرف روما، طالبا المساعدة، يبادر المصرف بالرفض أولا، ثم يقترح المصرف على هذا التاجر الصغير أن يبيع مؤسسته، وإذا رفض يعمد المصرف إلى إنشاء مؤسسة مماثلة(٦١)، وذلك يعنى إفلاس التاجر الصغير، كما عمل المصرف على توريط التجار الليبيين، حيث يقرضهم أموالا مقابل أن يرهن التاجر شيئا ما يساوى ما يستلمه من نقود (٦٢) وهى سياسة خبيثة تجعل التاجر يتنازل عن مورد رزقه لهذا المصرف، بموجب القانون .

لقد انتهج المصرف سياسة خاصة فى منح القروض، فعمل على السيطرة على طالبى القروض، أو فقدانهم لأعمالهم، وبخاصة صغار التجار، حيث إن المصرف كان ينافسهم فى تجارتهم؛ عندما يعلم بأنهم يمرون بضائقة مالية، وبهذا فقد العديد من المواطنين موارد رزقهم، وتحولت التجارة إلى عائلات يهودية، والمشمولين بالحماية الإيطالية مثل: عائلات حسان، وناحوم، وأربيب، ولابى. والذين كانوا يسيطرون على جانب هام من التجارة والورش الموجودة فى ولاية طرابلس الغرب(٦٣) .

رابعا: - مصرف روما والسيطرة على الطرق الملاحية :

من المعروف أن العامل الجغرافى كان أحد أسباب الاتجاه الإيطالى لغزو ولاية طرابلس الغرب، فوقوعها على الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط، فى الجانب المقابل لإيطاليا، قد شجع الساسة الإيطاليين على احتلال هذه البقعة؛ لأن إمكانات نقل المواد الخام منها وتصدير المنتجات إليها، سيتم بصورة ميسورة، ومن ثم فإن أحد أهم أهداف مصرف روما: كان السيطرة على الملاحة البحرية، سواء بين مدن ليبيا الساحلية أوبين هذه المدن وبين الموانى الإيطالية، حيث فتح المصرف خطا بحريا بين طرابلس ومصراتة عام ١٩٠٧م (٦٤)

وفى٢٣ إبريل سنة ١٩١٠م، قام المصرف كذلك بالتعاون مع المجلس الإيطالي الاستعماري: "Societa Coloniale Italiana" بملكية وتسيير خطين بحريين يربطان ولاية طرابلس والمدن الساحلية الليبية بإيطاليا.(٦٥)

وكان من أبرز أعمال المصرف في هذا المجال: قيامه فى٢٧ يناير سنة ١٩١١م، بشراء خط الملاحة الذى كان يمتلكه رأسمالى إيطالى يدعى " فلوريا رويا تيونو" Floria Roia Tiono، ونتيجة لذلك: أصبح المصرف يسيطر على خطوط الملاحة بين المدن الساحلية الليبية والموانى الإيطالية، وكان هو المشرف على عملية تنظيم خطوط الملاحة البحرية بين هذه الموانى . ([٦٦])

إضافة إلى ذلك: فقد قام المصرف بربط خط الإسكندرية البحرى بالخط البحرى الذى يربط الموانى الليبية: "طبرق، ودرنة، وبنغازى، ومصراتة، والخمس، وطرابلس"، كما ربط المصرف خط الموانى الليبية بخط آخر يتصل بالموانى الإيطالية عن طريق مالطة . وقد أمدته الحكومة الإيطالية بمِئتى ألف ليرة إيطالية، لتغطية مشروع خط الإسكندرية.([٦٧])

خامسا : **مصرف روما ودوره فى توظيف بعض الليبيين لصالحه** :

وفى مجال الوظائف: فقد وجد عدد كبير من أصحاب النفوذ، فى طرابلس، وظائف فى بنك روما، وأصبحوا يأخذون مرتبات منه، حسب ما يقدمونه من خدمات جليلة ضد وطنهم. وكان إذا استغنت حكومة طرابلس عن بعض الموظفين لخطأ جسيم ارتكبوه فى حق بلدهم، أو لتصرف يتنافى مع الأمانة العامة فى العمل، ومايجب أن يلتزم به الموظف من الدقة والحرص على عدم إفشاء أية أسرار تتعلق بعمله، وتمس سلامة وطنه؛ يسرع بنك روما بتوظيفهم، حتى أصبح كثير من الموظفين الليبيين يتصفون بعدم الامبالاة، اتكالا على حماية القنصلية الإيطالية لهم ([٦٨]).

وهكذا أصبح هذا المصرف يسيطر على كثير من الأنشطة التجارية والاقتصادية في ولاية طرابلس، وصار له أتباع وعملاء كثيرون. وقد كان للنجاح الجزئى الذى حققه مصرف روما، فى بعض المجالات الاقتصادية، صداه الواسع فى الصحف الإيطالية، فيذكر محمد مصطفى الشركسى، نقلا عن جريدة البعث الإيطالية، تعدد أنشطة البنك: "إن صناعاته عديدة ومغازله ومحاجر مواد البناء التابعة له وبأكثر أهمية تجارة الحلفا والحبوب والإسفنج وريش النعام والعاج والصوف والمطحن الكهربائى وميكنة صناعة عصر الزيوت إنها آمال عظيمة لبنك يحمل إسم ايطاليا "([٦٩]).

وهكذا يمكن القول: إن مصرف روما قد حقق بعض النجاحات فى البداية، بالنسبة لسياسة التغلغل السلمى الإيطالى، فى ولاية طرابلس الغرب، وذلك يرجع إلى([٧٠]) :

أولاً: كان مصرف روما يقرض التجار أموالا بفائدة قدرها ٩%، فى مقابل أن يرهن التاجر شيئا يساوى ما يستلمه من نقود، وكان بالبلاد كثير من المرابين يقرضون التجارأموالا بفائدة قدرها ٦٠%، وكان معظمهم من اليهود.

ثانياً: اعتمد المصرف، وبشكل رئيسي، على بعض العناصر، أو الأفراد الليبيين، ممن كان لهم نفوذ محلي أي من الأعيان، حيث استطاع المصرف أن يستميل هؤلاء للتعاون معه، ليقدموا له معلومات جليلة عن وطنهم، فى مقابل حفنة من الأموال.

الموقف الرسمى والشعبى من أنشطة مصرف روما :

أولا: موقف الإدارة العثمانية "الموقف الرسمى" :-

نظراً لسياسة المصرف التوسعية، ونجاحه في التغلغل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، في ولاية طرابلس الغرب، وقدرته على شراء مساحات هائلة من الأراضي، كان لابد أن يحدث صراع مع الإدارة العثمانية، صاحبة الولاية على طرابلس الغرب، منذ عام ١٥٥١م. حيث إن العمليات التى قام بها البنك كانت تخرج عن سياق العمل المصرفى، وبخاصة التركيز على شراء الأراضى، فلقد لفت ذلك انتباه الإدارة العثمانية، والتى عملت على عرقلة نشاط ذلك المصرف، وخاصة فيما يتعلق بشراء الأراضى. إن دخول المصرف فى صدامات مفتعلة مع السلطات العثمانية دليل على انتهاجه للخط السياسى المرسوم له من قبل الحكومة الإيطالية، كان موضوع سياسة المصرف، في شراء الأراضي، وفي القروض، معقداً حقاً. فالحكومة الإيطالية أرادت من السلطات العثمانية هذا الطلب؛ على اعتبار أن القانون العثماني يحرم على أية مؤسسة أجنبية شراء الأراضي في ولاية طرابلس الغرب. وقد اتهم الإيطاليون السلطات العثمانية بأن هذا القانون وضع أصلاً ضد مصرف روما، ولهذا الغرض. والحقيقة أن قرار منع بيع الأراضى للمؤسسات الأجنبية وضع قبل تلك الفترة، وذلك عندما طلبت الدولة العثمانية من المواطنين فى تلك الولاية: ضرورة تسجيل أراضيهم لدى السجل العقارى . ([٧١])

وهكذا يمكن القول بأن هذا القانون، المشار إليه، كان موجوداً بالفعل قبل إنشاء مصرف روما وفروعه، فى ولاية طرابلس الغرب، لكن الولاة في تلك الولاية لم يضطروا لتطبيقه، وذلك لأنه لم يحدث أن حاولت مؤسسة أجنبية شراء أراض في تلك الولاية، قبل مجيء مصرف روما.

١- موقف رجب باشا (١٩٠٤-١٩٠٨م): ([٧٢])

ارتبط الموقف الرسمى العثمانى، فى ولاية طرابلس الغرب، بشخصية الوالى ومدى حرصه ووعيه لهذه السياسات الاستعمارية، حيث قاوم بعض الولاة أنشطة المصرف التغلغلية في أعمال ولاية طرابلس الغرب، وأرسلوا الاحتجاجات إلى الباب العالى يحذرونه من أعمال مصرف روما في تلك الولاية، الأمر الذي نذر بالخطر، إلا أن الضغوط السياسية التي مارستها الحكومة الإيطالية، لدى الباب العالي، فتحت الباب على مصراعيه أمام أنشطة مصرف روما في تلك الولاية. ولعل أبرز هؤلاء الولاة الذين قاموا بدور إيجابى فى التصدى لنشاطات فرع مصرف روما، بولاية طرابلس الغرب، كانا: رجب باشا، وإبراهيم أدهم باشا (١٩٠٩-١٩١١م)([٧٣]).

حاول "رجب باشا" معارضة تأسيس بنك روما، فى ولاية طرابلس الغرب، لأنه أدرك أن مثل هذه المشروعات الاقتصادية التى كان يقوم بها ذلك المصرف، ماهى إلا وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى وباعتباره مؤسسة مالية إيطالية تسعى إلى التغلغل فى تلك الولاية، ومن ثم ابتلاعها، لكن حكومة الآستانة أوعزت إليه بعدم التشدد، خوفا من إثارة القلاقل السياسية، فأنشئ البنك برغم أنفه، وبدون استصدار مرسوم من حكومة استنبول، أوموافقة السلطات المحلية الحاكمة.([٧٤]) وعلى الرغم من رضوخ الحكومة العثمانية للضغوط الإيطالية، وسماحها بإنشاء هذا البنك، إلا أن الوالى "رجب باشا" كان يمانع فى بيع الأراضى للبنك([٧٥])عن طريق معاقبة المشتركين فيه من المواطنين، إذ أنه لم يكن في إمكانه معاقبة معظم المشتركين فيه من الإيطاليين، أو اليهود المشمولين بالحماية الإيطالية، وذلك لأن هؤلاء يعيشون تحت نظام الامتيازات الأجنبية. وحتى معاقبة المشتركين فيه، من الليبيين، قد زادت من حدة الخلاف مع الإيطاليين، وذلك لأن بعضهم كان أيضا تحت نظام الحماية الإيطالية. بعدها رفض الوالى "رجب باشا" تسجيل الأراضى التي أخذها المصرف بإسم المصرف نتيجة عدم تمكن أصحابها من الوفاء بديونهم للاعتبار السابق نفسه، وهو أنه لا يجوز طبقاً للقانون العثماني تملك الأراضى للمؤسسات الأجنبية فى ولاية طرابلس الغرب، وأوعز رجب باشا إلى المحاكم العثمانية بطرابلس بأن لاتقبل قضايا بنك روما؛ لأنه لم تتوافر فى تأسيسه الشروط القانونية. وقد أدت جهود ذلك الوالى إلى احتجاج مدير بنك روما "أرنستو بانتشيلى" Arnesto Batchili لدى حكومة استنبول فأصدرت الأوامر بوجوب قبول القضايا من بنك روما فى المحاكم العثمانية ([٧٦]).

كما أن الحكومة الإيطالية، بحسب ماذكره القنصل الألمانى بطرابلس، السير مارشال Marshall (١٨٩٧- ١٩١٢م)، كانت ترى فى المواقف التى يتخذها "رجب باشا" تجاه المصالح الاقتصادية الإيطالية، فى طرابلس، أعمالا وصلت إلى درجة غير مقبولة، وأن إيطاليا لم تعد قادرة على احتمالها. لقد صار الخلاف حاداً بين الوالي "رجب باشا" والمصرف والذى لجأ-أى مصرف روما- في يناير عام ١٩٠٨م، إلى القنصل الإيطالى في ولاية طرابلس الغرب المسيو "ميدانا " Medana، لرعاية مصالحه، وعليه كتب القنصل العام الإيطالي المسيو "ميدانا" إلى حكومته يقول "بأنه نظراً لسياسة الوالي العثماني في ولاية طرابلس الغرب "رجب باشا" فإن التغلغل الاقتصادي الإيطالي مستحيل، وذلك حسب قول القنصل- لكراهيته المزمنة والطبيعية للإيطاليين. وعليه فإن الاحتلال: هو الطريق الوحيد لتأمين مصالح إيطاليا"(٧٧).

فالإيطاليين كانوا يدعون بأن محاولاتهم، المعروفة بإسم التغلغل السلمي الاقتصادي، لم تنجح كما كان يؤمل لها، والسبب- من وجهة نظرهم- "يرجع إلى التفرقة العثمانية التي كانت تمارسها الحكومة العثمانية ضد كل عمل إيطالي"، أما العثمانيون: فقد صرحوا بأنهم لم يمارسوا أي تفرقة ضد المؤسسات التابعة للدول الأخرى. المشكلة- كما ذكر العثمانيون- أن الإيطاليين كانوا يهدفون إلى تمكين مؤسساتهم من السيطرة على مقدرات البلاد، وهذا أمر مرفوض كلية، لكن الحكومة الإيطالية رفضت هذا التعليل العثماني.

على أية حال: فلقد قامت الحكومة الإيطالية بدورها باستنكار موقف الوالى المعادى لنشاط مصرف روما، وأبلغت استنكارها هذا إلى السفير العثمانى فى روما "إبراهيم حقى باشا"، فبعث بدوره إلى حكومته برسالة جاء فيها "إن إيطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعدة الحكومة العثمانية، ومن الواجب على الباب العالى أن يتسامح مع مصرف روما تدعيما لأواصر المودة بين الدولتين، وإحكاما لعلاقات الصداقة بينهما(٧٨)"

ويمكن تفسير موقف "إبراهيم حقى باشا" هذا بأنه كان يعمل سفيرا لبلاده فى إيطاليا، وزوجته كانت إيطالية، لذلك كان يتغاضى عن أعمال الإيطاليين المناهضة لدولته فى ولاية طرابلس الغرب، ومن ثم فهو متهم بالتواطؤ، مع الإيطاليين، فى تدعيم النشاطات المختلفة لمصرف روما، بكل فروعه، فى ولاية طرابلس الغرب، مما وجد معه الولاة صعوبة خاصة فى محاولات التصدى لنشاطات مصرف روما بتلك الولاية (٧٩).

إزاء ذلك: حول الوالي العثماني الأمر كله إلى استنبول بعد اشتداد الخلاف بينه وبين القنصل الإيطالي فى طرابلس. حيث وضح فى رسالة، مؤرخة بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٠٨م، أن مصرف روما يعمل على الإعداد للاستيلاء على البلاد (٨٠). وكتب الوالي فى رسالته هذه ملخصاً الوضع برمته، ومؤكدا على أن أعمال وتصرفات مصرف روما بأنها نوع من الإعداد للاستيلاء على البلاد في المستقبل. وأشار أيضاً إلى أن شراء المصرف للأراضي قصد من ورائه: إعدادها للمهاجرين الإيطاليين. ثم طلب بعدها "رجب باشا" من إستنبول تزويده بالأوامر، مذكراً رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية: بأنه طبقاً للقانون العثماني لا يجوز للمؤسسات الأجنبية تملك أراض فى الولاية(٨١). ومن أجل إفشال محاولات بنك روما استغلال الظروف المالية الصعبة التى كان يعانى منها بعض الأهالى، لغرض شراء الأراضى: دعا الوالى رجب باشا، فى رسالته للديوان الملكى العثمانى، إلى تأسيس وفتح فرع للأملاك السلطانية، بالسرعة الممكنة، فى هذا القطر، تكون أولى مهمته شراء الأملاك التى يراد بيعها للأجانب، على أن يتوسع تدريجيا فى نشاطه (٨٢).

كذلك اتهم الوالي "رجب باشا" المصرف بأنه كان يعطى قروضاً بقصد السيطرة على طالبيها. وأضاف أيضاً أنه فى بعض الحالات: كان المصرف يرفض إعطاء قروض لكي يرغم طالبيها على ترك أعمالهم. وقد أشار "رجب باشا" إلى أن هناك العديد من المواطنين من فقد عمله نتيجة لأسلوب المصرف هذا.

على أية حال: فإنه بالرغم من الجهود الإيجابية لهذا الوالى؛ فإنه لم ينجح تماما فى الحد من نشاطات ذلك المصرف؛ لأن هذه الجهود كانت فردية لم تساندها حكومة قوية، ولذلك لم تنجح هذه الجهود الفردية فى صد التيار الاستعمارى، بل نجد أن هذا التيار قد جرف هذا الوالى نفسه، عندما لم يرضخ لرغبات السياسة الاستعمارية الإيطالية، حيث لعبت الاتصالات السرية بين روما واستنبول دورها فى عزل رجب باشا عن ولاية ليبيا، ليتولى حكم الولاية من بعده فوزى باشا، وكان ضعيف الشخصية، حيث خضع للإغراءات الإيطالية إلى أن نجحت ثورة "الشبان الأتراك" "الاتحاد والترقى"(٨٣) فى عزله من حكم ولاية طرابلس الغرب، وكلفت إبراهيم أدهم باشا بتولى حكم تلك الولاية.

٢- موقف إبراهيم أدهم باشا : -" ١٩٠٩-١٩١١م":

كان لقيام ثورة "الشبان الأتراك" "الاتحاد والترقى" وإعلان سياستهم المضادة للاستعمار- أملاً كبيراً للمواطنين في جهدهم القاضي بالحد من التغلغل الاقتصادي الإيطالي فى ولاية طرابلس الغرب. فخرجت جرائد مثل: المرصاد، والترقي، وأبو قشة، منادية باتخاذ مواقف أكثر حدة ضد الإيطاليين فى تدخلهم السلمى فى شئون ولاية طرابلس الغرب، وضد كل من يهدف إلى احتلالها،([٨٤]) ولذلك فلقد تعرض التغلغل الاقتصادى الإيطالى، فى ولاية طرابلس، خلال عام ١٩٠٩م، بعد ثورة الاتحاديين، فى استنبول لهزة عنيفة، وأصبحت حكومة استنبول الجديدة لاتثق فى الدول الأوروبية التى أخذت توسع فى دائرة أعمالها فى ولايات الأمبراطورية العثمانية، ومنها ولاية طرابلس الغرب .

وهكذا نجد أن الأمور قد ازدادت تعقيدا بعد وصول الاتحاديين إلى السلطة عام ١٩٠٩م، حيث أشار جيوليتى Giolitti رئيس الوزراء الإيطالى إلى روح التعصب التى أثارها الاتحاديون لدى سكان ولاية طرابلس الغرب، بتنبيههم إلى مطامع إيطاليا فى تلك الولاية، والمتمثلة فى النقاط التالية([٨٥]) :-

١- **نظام الحماية**: وقد اتخذته إيطاليا للتدخل فى الشئون الداخلية لولاية طرابلس الغرب، حيث كان كل مواطن يحصل على الحماية الإيطالية يصبح غير خاضع للقوانين العثمانية .

٢- **الامتيازات الأجنبية**: والتى كانت إيطاليا تحصل عليها من الحكومة العثمانية، وطالبت بالمزيد منها، مدعية أنها الدولة الأولى صاحبة الامتيازات فى ولاية طرابلس الغرب .

٣- **سياسة مصرف روما**: فى شراء الأراضى وفى منح القروض: وهذه النقطة هى السبب الرئيسى فى ازدياد حدة التوتر بين الإدارة العثمانية وإيطاليا .

كلفت حكومة الشبان العثمانيون والياً جديداً على البلاد هو: إبراهيم أدهم باشا، وطلبت منه ضرورة السعى للحفاظ على استقلال تلك الولاية، والتصدى لمحاولات التغلغل الإيطالى فى شئونها، والتصدى بكل حزم، للأطماع الإيطالية هناك. لذلك قام "إبراهيم أدهم باشا" فور توليه منصبه الجديد، بالتحقيق فى أمور البنك، ووقف على الكثير من التجاوزات التى تدين هذه المؤسسة، وكان كل ذلك فى إطار مقاومته لمحاولات التغلغل السلمى للمؤسسات الاقتصادية الإيطالية، فى ولاية طرابلس الغرب.

وقد تمخض التحقيق عن الآتى :

أولاً: أن المصرف كان يتحايل على القانون العثمانى الذى يمنع المؤسسات الأجنبية من حق تملك الأراضى فى الولاية .

ثانياً: وجد التحقيق أيضاً أن كل الأراضي المشتراة، حتى تاريخ إجراء التحقيق، قد آلت إلى المصرف بعد أن أدعى مشتروها عدم قدرتهم على سداد القرض المصرفى، وبالتالي تنازلوا عن تلك الأراضى للمصرف.

ثالثاً: أثبت التحقيق أن معظم الأموال التي استعملها البنك في شراء الأراضي هي في الواقع أموال من الحكومة الإيطالية ومن الفاتيكان([٨٦]).

وعلى إثر هذا رفض الوالى "إبراهيم أدهم باشا" أعطاء إيطاليا أية امتيازات أخرى، بل إنه عمل على تشجيع شركات أجنبية، غير إيطالية، للدخول فى العطاءات؛ فقد منحت الإدارة العثمانية لمؤسسة مالية المانية يترأسها "هيربت وانكه Herbert Wanka" بعض العطاءات، وقد تفوقت هذه المؤسسة بعملياتها التجارية على بنك روما. وقد أثار هذا العديد من المشاكل للسيناتور باتشيللى([٨٧]) مدير البنك، وبهذا شعرت إيطاليا أن مصالحها فى خطر؛ بازدياد النفوذ الاقتصادى للدول الأوروبية. وقد علق على ذلك جيوليتىGiolitti رئيس الوزراء الإيطالى حيث قال: "إن الرسائل والبرقيات الواردة إلينا من ولاية طرابلس الغرب، تحمل إجراءات تعسفية، وتشكل خطرا اقتصاديا على مصالحنا هناك، وفى مقدمتها نشاطات مصرف روما، وإن عرقلة الدولة العثمانية لتفوقنا الاقتصادى فى ولاية طرابلس الغرب، والتآمر عليه ومنح امتيازات لدول أجنبية أخرى؛ يضع سياسة التغلغل السلمى الإيطالى على المحك، ويساعد على التعجيل بالاحتلال العسكرى([٨٨])".

لقد أحرجت نتائج هذا التحقيق "الحكومة الإيطالية" التي كانت تنفي وجود أية مشاكل، أو تورط من قبلها، في المسألة، وعبرت الحكومة الإيطاليةعن صفاء نيتها، وأنها في الواقع تحترم استقلال وسلامة الأراضي العثمانية، وهذا غير صحيح. وعلى الرغم من هذا التبرير الإيطالي، فإن ما أكدته التحقيقات الرسمية التي قامت بها السلطات العثمانية، في الولاية، كانت على مكانة من الخطورة، بحيث لم يعد فى الإمكان إغفالها، فأرسلت استنبول لجنة خاصة بغرض دراسة الوضع، واقتراح بعض الحلول. وفي نوفمبر ١٩٠٩م أوصت اللجنة بالآتى:

أولا: أن تتوقف كل عمليات شراء الأراضي من قبل كل الإيطاليين، حتى يعاد النظر في الأمر، وحتى تبت السلطات العثمانية في هذا الأمر.

ثانياً: رفضت اللجنة طلب حكومة إيطاليا لإعطائها معاملة خاصة، أو امتيازات، فيما يتعلق بالعطاءات والمشروعات الاقتصادية في الولاية. وبدلاً من هذا اقترحت اللجنة: دخول شركات أخرى- غير إيطالية- في العطاءات حتى يمكن تجنب حدوث أية سيطرة إيطالية في هذا الخصوص .

ثالثاً: أوصت اللجنة بأن نشاطات مصرف روما يجب أن تقتصر على المدن حتى تبت إستنبول في الأمر.

وفي الخامس من ديسمبر عام ١٩٠٩م، وافقت استنبول على كل مقترحات اللجنة المذكورة. وفي اليوم التالي، أى السادس من ديسمبر، أصدر السلطان العثمانى محمد الخامس([٨٩]) إرادة سنية بخصوص موضوع الأراضي في الولاية. حيث أشارت الإرادة المذكورة إلى: أن الأرض الميري، أي الأرض التي كانت مملوكة من قبل الدولة، لا يمكن بيعها. كذلك لا يجوز لأهالي الولاية أن يبيعوا أراضيهم لأي مؤسسة أجنبية. أي أن الإرادة أكدت القانون العثماني الموجود، والذي سبقت الإشارة إليه. وفي ذيل الإرادة؛ أشار السلطان العثمانى إلى وجوب إعلام الإيطاليين بالأمر، حتى يكونوا على بينة من الموضوع.([٩٠])

لقد أغضب هذا القرار الإيطاليين؛ الذين اعتقدوا أن هذا القرار ربما يدفع بعض الدول إلى الطمع في ولاية طرابلس الغرب، هذا على الرغم من أنه، في عام ١٩٠٩م، وماقبلها كانت الدول الأوروبية الكبرى قد أعطت الضوء الأخضر لإيطاليا باحتلال تلك الولاية([٩١])

لقد استمر "إبراهيم أدهم باشا" فى التصدى لمحاولات بنك روما فى التغلغل الاقتصادى السلمى، فى ولاية طرابلس الغرب على الرغم من الإغراءات المالية المقدمة إليه، والعراقيل التى وضعت فى طريقه، الأمر الذى دفع القنصل الإيطالى، فى ولاية طرابلس الغرب، المسيو "ميدانا" إلى إتهام "إبراهيم أدهم باشا" بأنه يحمل كراهية خاصة للإيطاليين، وأنه كان رافضاً التعامل مع القنصلية الإيطالية، حتى في الأمور البسيطة .الأمرالذى اضطرت معه الدولة العثمانية إلى قبول الضغوط الإيطالية، وسحبت "إبراهيم أدهم باشا إلى الآستانة"، للتحقيق معه فى الشكاوى المقدمة ضده من مصرف روما، فى ولاية طرابلس الغرب. وهكذا استجابت السلطات العثمانية للرغبات الإيطالية؛ التى رأت

فى "إبراهيم أدهم باشا" أنه يمثل عقبة كؤود أمام نشاطات مصرف روما، وكذلك فى الوقوف، بصفة عامة، فى وجه التغلغل الاقتصادى لإيطاليا فى تلك الولاية؛ ليتم فى النهاية عزله من قبل السلطات العثمانية، بهذه الطريقة غير اللائقة، استجابة للرغبات الإيطالية (٩٢).وذلك فى سبتمبر سنة ١٩١١م وبينما هو فى أستنبول للتحقيق معه، إذ بالعدوان العسكرى الإيطالى يقع على ولاية طرابلس الغرب، وهى بدون وال(٩٣).

ثانيا: **الموقف الشعبى** :

أما عن الموقف الشعبى تجاه سياسة التغلغل السلمى لمصرف روما، فى ولاية طرابلس الغرب، فلابد من الإشارة إلى الأوضاع التى عاشها المجتمع الليبى، فى فترة إنشاء مصرف روما، ونشاطاته فى الولاية، فمن الناحية السياسية: كان الحكم حكرا على الولاة العثمانيين، وكانت العلاقة سيئة، فى أغلب الأحيان، بين الولاة وبين الشعب. أما من الناحية الاقتصادية فكان الفقر منتشرا بين أبناء الولاية، بسبب الضرائب المفروضة من الولاة العثمانيين عليهم، وبسبب الاعتماد على مياه الأمطار؛ التى قد تشح فى بعض الأعوام، فتسبب أزمات اقتصادية(٩٤).

وقد استغل مصرف روما هذه الأوضاع السيئة، خير استغلال، فكان يعرض أموالا مغرية لتشجيع الليبيين على بيع أراضيهم، ووجدت هذه الإغراءات مكانة لدى نفوس بعض الليبيين، بسبب الأوضاع التى أشرنا إليها، وبسبب وجود بعض الأعيان الذين باعوا ضمائرهم ووطنيتهم بحفنة من الأموال الإيطالية (٩٥). وبالرغم من هذه الظروف السيئة؛ فإننا نجد أن بعض الأهالى قد وقفوا مواقف إيجابية معارضة للنفوذ الاقتصادى لمصرف روما، من بينها ماحدث فى الثامن عشر من مايو سنة ١٩٠٨م، حيث قام بعض الأهالى بعقد اجتماع فى مدينة الخمس، حضره مندوبون من طرابلس ومصراتة ودرنة وزليطن وسرت؛ وقرروا فيه عدم التعامل مع مصرف روما وحظر بيع الأراضى إليه أو الاقتراض منه، وعدم استخدام خطوط البواخر الإيطالية، كما توجهوا إلى السلطات العثمانية يطلبون منها: عدم نقل بريدها بواسطة البواخر الإيطالية(٩٦) .

وفى برقية مؤرخة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨م، أرسلها الوالى "رجب باشا" إلى الإدارة العثمانية فى استنبول، يشير فيها إلى أن بعض الوطنيين فى ولاية طرابلس

الغرب، قاموا بإلقاء المنشورات وألصقوا بعضا منها بمناطق مختلفة من مدينة طرابلس، تنديدا بالمساعى الإيطالية للتدخل فى شئون البلاد. كما أشار رجب باشا فى هذه البرقية إلى تحريض بعض الوطنيين للأهالى على مقاطعة السلع التى تصل إلى طرابلس، عن طريق السفن الإيطالية، وكذلك امتناعهم عن تفريغها (٩٧).

لقد أدى انتقال الثروة إلى الأيدى الأجنبية إلى رد فعل قاسٍ وشديد من قبل الأهلى؛ الذين فقدوا أعمالهم، فقاطع هؤلاء الأسواق، وخاصة تلك التي كان يمتلكلها إيطاليون، كما قاموا بمظاهرات؛ متهمين الإدارة العثمانية بالموقف المتخاذل أمام سياسة التغلغل السلمى الإيطالى، فى ولاية طرابلس الغرب، وبالمساهمة في انحطاط الاقتصاد الوطني. وفي عريضة مؤرخة بتاريخ ٢٨ يناير عام ١٩٠٩م، وقعها كثير من المواطنين، وسلمت إلى الوالي العثمانى "إبراهيم أدهم باشا"، حيث اقترح الموقعون فى هذه العريضة، على الإدارة العثمانية: تصحيح الوضع فى ولاية طرابلس الغرب عن طريق(٩٨) :

أ- معاقبة كل المنضوين تحت نظام الحماية الإيطالية .

ب- تكوين شركة وطنية- أي رأس مالها وطني- تقوم بتنفيذ بعض العطاءات.

ج- عدم إعطاء أية امتيازات للشركات الأجنبية؛ لأن ذلك قد يكون خطوة أولى تجاه سيطرة الإيطاليين على البلاد .

وعلى أثر ورود هذه البرقية من "إبراهيم أدهم باشا"، إلى الإدارة العثمانية فى استنبول، قامت الحكومة العثمانية بالتحريض على مساندة الليبيين فى مناهضتهم لسياسة التغلغل السلمى الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب بصفة عامة، ولمصرف روما بصفة خاصة، قائلة".... حكومتنا - يقصد بها حكومة الإتحاد والترقى - بعدما تخلصت من عهد الاستبداد، ودخلت تحت الإدارة المشروعة وعهد التحرر، ازدادت وعلت مكانتها السياسية، ولم يبق سبب للتدخل، لأية دولة أوروبية، فى أى جهة من الممالك العثمانية؛ لذلك نرفض تدخل الإيطاليين فى ليبيا ....." وقد بدأ بالفعل تحريض المواطنين، منذ سنة ١٩٠٩م، على تقويض المصالح الإيطالية بولاية طرابلس الغرب، وساد شعور عام بين معظم المواطنين بأن تصرفات مصرف روما قد حادت كلية عن الصواب(٩٩).

رد الفعل الإيطالى :

مما لا شك فيه أن جميع أنشطة مصرف روما في ولاية طرابلس الغرب، قد تحققت بفضل التنسيق والتفاهم الكامل مع الحكومة الإيطالية، باعتبار المصرف ممثلاً للمصالح الإيطالية فى الولاية، وبالتالى فإن أى مساس به لابد أن تنعكس أثاره، فى إيطاليا، فى صورة تصريحات أو تعليقات، وعندما اصطدم المصرف بالسلطات العثمانية؛ صرح وزير الخارجية الإيطالي "دى سان جوليانو Di San Giuliano" قائلا: "إن قصد السلطات العثمانية، فى تلك البلاد، هو إثارة حرب ضد المصالح الاقتصادية والتجارية الإيطالية، وذلك بمنع المواطنين العرب من أن تكون لهم علاقة بمصرف روما، بل منع المصرف ذاته من الحصول على الاعتراف القانوني أمام المحاكم المحلية" (١٠٠).

والواضح أن هذا التصريح يبين المكانة التي كان يتمتع بها البنك لدى ساسة إيطاليا، ويعكس التأثير المتبادل الذي يمكن أن يمارسه أحد الطرفين– البنك أو الساسة – على الطرف الآخر، وهو ما شرع فيه البنك بالفعل، فقد أشاع أن الألمان سوف يشيدون مصنعاً نموذجياً لعصر الزيوت، في مدينة طرابلس، ينافس المصنع الذي يديره البنك، وأن تجارة المانيا سوف تزدهر عقب تسيير الخط الملاحي الذي تديره الوكالة الألمانية للملاحة، ثم أخذ البنك يمارس ضغطاً أكثر على صانعي القرار السياسي الإيطالى، عن طريق التلويح بضياع المصالح الاقتصادية لإيطاليا؛ إذا لم تتدخل الحكومة الإيطالية لإنقاذ هذه المصالح، وأعلن البنك أنه سيبيع مصالحه للبنك الألماني؛ لأنه لم يعد قادراً على العمل بحرية في ولاية طرابلس الغرب، وأن الحكومة الإيطالية لم تتدخل لمساعدته(١٠١). ويؤكد ماذهبنا إليه: اعتراف "جيوليتى Giolitti رئيس الوزراء الإيطالى فى مذكراته قائلا: "لقد بلغت الأمور درجة دفعت بنك روما إلى الشروع فى مفاوضات، مع جماعة مصرفية المانية نمسوية، للتخلى لها عن مصالحه هناك، بعد أن رأى نفسه معرضا لأخطار كثيرة دون معونة من أحد" (١٠٢)

إزاء ذلك أوعز مصرف روما إلى بقية المؤسسات التجارية الإيطالية؛ التي كانت قائمة في ولاية طرابلس الغرب، بأن تتخذ نفس الموقف، كنوع من الضغط على صانعى القرار السياسى فى إيطاليا، لاتخاذ قرار بالإسراع في غزو الولاية، وأعلنت بعض المؤسسات الإيطالية بدورها: أن شركة كروب الألمانية"Krupp " والبنك الألماني دويتش" Deutsch Bank " على وشك الهيمنة الاقتصادية على ولاية طرابلس الغرب، تمهيداً

للاحتلال الألماني المنتظر، وأن مفاوضات سرية كانت جارية بين حكومتي برلين واستنبول؛ لتأجير ميناء طبرق للأسطول الألماني([١٠٣]).

وكان كل ذلك كافياً ليصيب الساسة والحكومة الإيطالية مجتمعة بالذعر، ويدعوها لاتخاذ الاستعدادات النهائية لغزو ولاية طرابلس عسكرياً. وخاصة بعد أن قدم أحد الساسة الإيطاليين تقريرا أوضح فيه موقف بنك روما المؤيد للغزو على النحو التالى : ([١٠٤])

أولا: أن المشروعات الصناعية والتجارية المماثلة لمشروعاتنا؛ تساعدها السلطات المحلية بدون أدنى شك، لذا فهى تكون ضررا ظاهرا لوضعنا السياسى والاقتصادى فى ولاية طرابلس الغرب ، وقد تخلق، مع الزمن، حالة مضادة لمصالحنا فى المستقبل .

ثانيا: ليس لدينا أية طريقة لمنع العثمانيين من مساعدة المشروعات الأجنبية التى تضر بالمشروعات الإيطالية، وليس لدينا أيضا أية طريقة لمنع الرعايا الأجانب من القيام بصفقات تجارية فى ولاية طرابلس الغرب، والحكومة العثمانية تمارس واجبها المقدس فى مقاومة تغلغلنا الذى تخشاه وحده.

ثالثا: كلما تأخر الحل المنطقى الوحيد للمشكلة الطرابلسية "الاحتلال" كلما زادت صعوبة حلها.

والملاحظ أن هذا التقرير يرمى إلى إظهار الوضع الخطير الذى يهدد المصالح الإيطالية، محاولا التأثير على صانعى القرار السياسى، فيجد هؤلاء أنفسهم أمام مسلك واحد لابديل عنه وهو: تحطيم التردد، والانتقال بصورة حاسمة للقيام بالغزو.

لقد كان لمصرف روما دور مهم فى تحريض الرأى العام الإيطالى ضد سياسة الدولة العثمانية فى الولاية، ووفقا لما جاء على لسان وزير الخارجية الإيطالى "دى سان جوليانو" بأن جزءا كبيرا من اللوم فى توجيه الرأى العام الإيطالى وإثارته؛ يقع على مصرف روما؛ الذى أثر على الرأى العام الإيطالى بشأن غزو ولاية طرابلس الغرب ([١٠٥])، وهو ما أدى إلى ظهور فريق من المتشددين الإيطاليين، يرون أن ولاية طرابلس الغرب لهم وحدهم، وعندما لم يمكنهم العثمانيون من الاستيلاء على تلك الولاية اقتصادياً بالكامل، صاروا يفكرون في حل واحد وهو: الأخذ بالحرب ما عجزوا عن أخذه بالسلم.

وقد لعبت الصحافة الإيطالية، كذلك، دورا كبيرا فى دفع الحكومة الإيطالية نحو الحرب، وكذلك لتهيئة الرأى العام من أجل تقبل فكرة الغزو والاحتلال الإيطالى

لولاية طرابلس الغرب([١٠٦])، لذلك صرح وزير الخارجية الإيطالى "دى سان جوليانو" فى مارس عام ١٩١١م، للقنصل الألمانى بطرابلس "السير مارشال Marshall" بأن الرأى العام الإيطالى قد أصبح مشحونا، وذلك يرجع إلى الدور الفعال الذى لعبه مصرف روما فى إثارته، وتحريضه للرأى العام الإيطالى ([١٠٧]).

كما اتهم القوميون الحكومة الإيطالية بالتهاون، وعدم حماية مصالح الإيطاليين، وكذلك المؤسسات الإيطالية العاملة فى ولاية طرابلس الغرب، وخاصة مصرف روما ، فقد كتب السيناتور "بيازا Piaza" فى جريدة لاتريبونا La Tribuna فى عددى أبريل ومايو عام ١٩١١م، عدة مقالات يهدد فيها العثمانيين، ويشجع بلاده على احتلال ولاية طرابلس الغرب، وأدعى بعضهم من أمثال: روميو جالينجا Romeo Gallenga –عضو مجلس النواب الإيطالى – بأن المصالح الإيطالية الاقتصادية تتأخر في الولاية في حين تتقدم مصالح دول أخرى كألمانيا والنمسا.([١٠٨])، نتيجة لذلك لعب القوميون دورا رئيسيا فى دفع إيطاليا نحو الحرب ([١٠٩])، حيث أسسوا عدة صحف قومية مثل: صحيفة كورير دى إيطاليا Corriere d,Italia التى كان يرأس مجلس إدارتها إنريكو كورادينى Enrico Coradini([١١٠])، ويقول هذا الكاتب: "إن القومية هى طريقنا للتحرر من فرنسا وانجلترا والمانيا". ([١١١]).

وقد أعلن "جيوليتى" رئيس الوزراء الإيطالى، بأن الأمور وصلت إلى أن دفعت بنك روما إلى الشروع فى مفاوضات مع جماعة مصرفية نمساوية المانية، للتخلى عن مصالحه فى ولاية طرابلس الغرب، بعد أن رأى نفسه معرضا لأخطار كثيرة.([١١٢]) ولذا كان السيناتور "أرنستو بريشيانى" مدير مصرف روما فى ولاية طرابلس الغرب، متشوقا للحرب؛ لأن الأمر بالنسبة لبنكه: إما الحرب أو الإفلاس، وقد سرب "بريشيانى" هذا الخبر: "التخلى عن نشاط مصرف روما لجماعة نمساوية المانية"، بهدف تشجيع الحكومة الإيطالية على احتلال ليبيا. لذا يعد بنك روما من أكثر المسئولين عن نشوب تلك الحرب، فعندما بدا له أن الحكومة الإيطالية مترددة فى أمر الحرب، هدد بالتخلى عن جميع مقومات نشاطاته، ومصالحه فى ولاية طرابلس الغرب، مدعيا أن هذه الخطوة –خطوة الحرب واحتلال ولاية طرابلس الغرب– هى حماية للمصالح الإيطالية. وقد كان هذا أشبه بالإنذار النهائى من قبل إدارة مصرف روما للحكومة الإيطالية، باتخاذ قرار الحرب وفى أسرع وقت. وقد علق "سالفيمينى"Salvemini– أحد المعارضين للحكومة الإيطالية– على سياسة مصرف روما هذه ومطالبته –أى مصرف روما– للحكومة الإيطالية بضرورة غزو ليبيا، فى

صحيفة لافوتش La Foutch بقوله: "إن المصرف يعقد صفقات مريبة ومصطنعة دون أن يكون له تفويض رسمى من السلطات الإيطالية، وبأن البنك بدأ يهدد الحكومة بالتنازل عن حقوقه فى ولاية طرابلس الغرب مالم تضمن له تلك الحكومة الإيطالية حماية فعالة لمصالحه "([١١٣]) .

وهكذا بدأ إعداد الأسطول الإيطالى، لكى يتولى تنفيذ الاحتلال العسكرى لولاية طرابلس، بعدما آلت سياسة مصرف روما فى التغلغل السلمى الإيطالى، فى تلك الولاية، إلى الفشل. وفى ١٦ سبتمبر عام ١٩١١م حصل جوليتى رئيس الوزراء الإيطالى؛ على موافقة الملك الإيطالى "فيكتور عمانويل Victor Emmanuel" للتدخل العسكرى واحتلال ليبيا. وفى ٢٦ سبتمبر، من العام نفسه، أرسل وزير الخارجية الإيطالى "دى سان جوليانو" إلى "دى مارتينو De Martino" القائم بأعمال السفارة الإيطالية فى استنبول: نص الإنذار الإيطالى، لتقديمه إلى الباب العالى ، وبعده بساعات قليلة تم الاحتلال الفعلى لولاية طرابلس الغرب من قبل الإيطاليين، ولم يأت منتصف أكتوبر، من العام ذاته، حتى كانت كل أرجاء الولاية قد خضعت بالكامل للسيادة الإيطالية .

خاتمـــــة:

من خلال العرض السابق: يمكن أن نستنتج بأن النشاط الاقتصادى لمصرف روما، وسياسة التغلغل السلمى الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب، قد فشلت فى نهاية المطاف، مما نتج عنه التدخل العسكرى الإيطالى المباشر؛ لاحتلال تلك الولاية .

ويمكن أن نوضح الأسباب الرئيسية التى أدت، فى نهاية المطاف، إلى فشل مصرف روما فى سياسة التغلغل السلمى الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب، فى النقاط الآتية :

١- يقظة الشعب الليبى وانتباهه للأخطار المحدقة به، بعد أن وقعت أراضى أشقائه فى الجزائر وتونس ومصر فى قبضة الاستعمار الأوروبى .

٢- موقف بعض الولاة العثمانيين المخلصين أمثال: رجب باشا، وإبراهيم أدهم باشا، اللذين تصديا بكل قوة للأطماع الإيطالية وعرقلوها، استجابة للضغوط والمطالب الشعبية بتلك الولاية .

٣- اتجاه السياسة العثمانية لخلق صراع مضاد للمصالح الإيطالية فى ليبيا، بإيجاد منافسين ومزاحمين للنفوذ الاقتصادى الإيطالى، ومن أمثلة ذلك وتشجيعهم للمشروعات الاقتصادية الألمانية .

٤- ضحالة التجربة الاستعمارية الإيطالية؛ التى جعلتها تعلن عن نواياها من خلال التصريحات والبيانات والخطب ومقالات الصحف، والموقف السياسى الواضح والمكشوف الذى التزمه مصرف روما فى ليبيا، على نحو ما أشرنا إليه بعاليه .

أيضا اتضح من خلال العرض السابق: أن مصرف روما قد أسهم فى استغلال الصحافة، ووسائل الإعلام الأخرى، فى تهيئة الرأى العام الإيطالى لقبول فكرة الغزو، من خلال استغلال المشاكل التى زعم مصرف روما أنها كانت معوقا لنشاطه الاقتصادى، وأن المؤسسات الإيطالية العاملة فى طرابلس الغرب على وشك الإنهيار ومنها مصرف روما. وبدورها أوعزت تلك الصحف بأن الحرب سوف ترفع الظلم والاضطهاد عن الإيطاليين المقيمين فى تلك الولاية، وبذلك نجحت تلك الصحافة فى أن تشكل عنصر ضغط على صناع القرار السياسى فى الحكومة الإيطالية، من أجل اتخاذ قرار بالغزو العسكرى الإيطالى لولاية طرابلس الغرب .

إضافة إلى: أن الحكومة الإيطالية قد نجحت فى الحصول على دعم الفاتيكان المالى للمصرف، منذ تأسيسه على نحو ما أشرنا إليه، لذلك كان المصرف يهتم بتنفيذ رغبات الفاتيكان، برغم الخسائر الاقتصادية الفادحة التى كان يتعرض لها. كما أن الحملة الإيطالية المزمع القيام بها على ولاية طرابلس الغرب؛ ستدعم النفوذ الكاثوليكى فى شمال إفريقيا، وتضعف من مكانة الإسلام. وعلى هذا النحو أسهم الفاتيكان، عمليا وبنشاط مكثف، فى تهيئة الرأى العام الإيطالى بمدى أهمية الحملة الإيطالية المزمع القيام بها، والتى يتوقع لها أن تعيد أمجاد الحضارة الرومانية القديمة فى تلك المناطق، وكذلك إعادة المسيحية لأمجادها فى الشمال الإفريقى .

هوامش الدراسة:

١) يطلق كثيرون من الباحثين على هذا السلطان صفة القانونى فيسمى بسليمان القانونى . ولكن كلمة المشرع أكثر دقة من حيث الصياغة اللفظية، لأن هذا السلطان كان يتمتع بموهبة عظيمة فى وضع التشريعات ، والتعرض لأدق التفاصيل عند وضع أى تشريع، فلم تكن تشريعاته تغادر صغيرة ولا كبيرة إلا تعرضت لها، فجاءت جامعة مانعة، كما أن هناك فرقاً بين اللفظين: المشرع والقانونى، يتضح ذلك من تقسيم السلطات فى الدولة العثمانية إلى ثلاث هيئات، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية، ويلوح أن أحد الباحثين القدامى قد أطلق – دون تمحيص – القانونى على سليمان. وجاء الباحثون بعد ذلك، وطبقاً للتقليد الأعمى، فأطلقوا عليه سليمان القانونى، والتصقت به هذه التسمية، كما التصقت فى أذهان الأجيال المتعاقبة، أما المراجع الأجنبية، الإنجليزية والفرنسية منها، فقد كانت تطلق الصفة الصحيحة على سليمان وهى: المشرع. عبد العزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٨٠م. ص٤٤.

[٢] عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، الجزء الثانى مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، سنة١٩٨٠م . ص٩٢٧ وما بعدها. صلاح أحمد هريدى على: دراسات فى تاريخ العرب الحديث، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٩ –٢٠٠٠م. ص٤٨ وما بعدها.

[٣] كان من بين مظاهر السياسة العامة للدولة العثمانية عدم الإبقاء على الولاة لمدة طويلة فى حكم الولاية، ولعل ذلك يعود إلى عدم إتاحة الفرصة أمام هؤلاء الولاة لكى لاينفصلوا عن الدولة العثمانية . وقد طبقت هذه السياسة على ولاية طرابلس الغرب، وخاصة بعد رجوع السيادة العثمانية الكاملة على ولاية طرابلس الغرب، بعد أن حكمتها الأسرة القرمانلية مايقرب من قرن وربع قرن من الزمان، فى الفترة من "١٧١١– ١٨٣٥م". وعلى أثر انتهاء حكم تلك الأسرة لولاية طرابلس الغرب، عام ١٨٣٥م، تتابع الولاة على حكم تلك الولاية، فيما يسمى تاريخيا بالعهد العثمانى الثانى، حيث أصبحت تلك الولاية تحكم مباشرة من استنبول وكان سلاطين آل عثمان يرسلون الولاة إلى ولاية طرابلس الغرب بفرمان عثمانى. وقد تناوب على حكم ولاية طرابلس الغرب منذ ذلك العهد فى الفترة مابين ١٨٣٥– ١٩١١م ثلاثة وثلاثون واليا تفاوتت مدة ولاياتهم من عام إلى أربعة أعوام ، فيما عدا حكم وال واحد وهو أحمد راسم باشا الذى بقى فى حكم الولاية من عام ١٨٨٢ إلى ١٨٩٦م . للمزيد انظر: أبوبكر سالم المهدى الشيبانى : أثر جهاد الليبيين فى تطور العلاقات العربية – التركية ١٩١١–١٩١٢م رسالة ماجستير أجيزت بقسم التاريخ ، كلية الآداب، جامعة سبها، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ٢٠٠٨م، ص٥٣. وعن تاريخ الأسرة القرمانلية، وحكمها لليبيا تحت السيادة العثمانية، وعلاقاتها بالقوى الأوروبية انظر: عمر عبد العزيز محمد عثمان: علاقات ليبيا بالدول الأوروبية فى عهد الأسرة القرمانلية "١٧١١–١٨٣٥" رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٧م. ص ٢٠٩ وما بعدها.

[٤] شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير من الفتح الإسلامى إلى الوقت الحاضر (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب الأقصى "مراكش")، المكتب المصرى للتوزيع والمطبوعات، حدائق الزيتون، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٧م ص٣٦٨.

[٥] كانت إيطاليا قد توحدت تحت تاج "بيدمنت" ونودى بالملك فيكتور عمانويل Victor Emmanuel ملكا على إيطاليا الموحدة فى فبراير عام ١٨٦١م، ولم تضم البندقية وروما لهذه المملكة الإيطالية إلا فيما بعد، فلم تكتمل الوحدة الإيطالية إلا عام ١٨٧١م. للمزيد انظر: شوقى عطاالله الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، سنة١٩٨٠م، ص٣٥١ ومابعدها، عبد المولى صالح الحرير: التمهيد للغزو الإيطالى وموقف الليبيين منه، بحوث ودراسات فى التاريخ الليبى١٩١١– ١٩٤٣م، مجموعة من الأساتذة والباحثين، الجزء الثانى، إشراف د. صلاح الدين حسن السورى، ود. حبيب وداعة الحسناوى، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، سلسلة الدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ١٩٨٤م،ص١٩.

[٦] كان عامل القرب الجغرافى الذى ربط إيطاليا بشعوب شمال إفريقيا وكذلك للروابط التاريخية بينهما دافعا قويا لأن تبدأ إيطاليا نشاطها الاستعمارى فى تلك المنطقة خاصة بعد الاحتلال الفرنسى لتونس عام ١٨٨١م ولكنها اتجهت إلى منطقة الشرق الافريقى، الأبعد جغرافيا والأكثر فقرا، ويمكن لنا أن نجمل أسباب ذلك فى الآتى:

أ– حدث بعد الاحتلال الفرنسى لتونس أن سارعت الدولة العثمانية بإرسال تعزيزات عسكرية إلى ولاية طرابلس الغرب للدفاع عن ولايتها فرأت إيطاليا أن تتمهل إلى أن يأتى الوقت المناسب حتى لا تصطدم بالدولة العثمانية .

ب-كان التوسع الإيطالى فى شرق إفريقيا يلقى تأييداً من جانب انجلترا التى رأت أن من مصلحتها أن تساند إيطاليا وتؤيد نشاطها فى تلك الجهات، وبذلك يمكن لإنجلترا أن تتخذ إيطاليا حليفاً لها فى المسألة المصرية حيث كان الفرنسيون يضغطون على انجلترا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢م ويطالبونها بالجلاء أو تحديد تاريخ معين لذلك، وظل الأمر كذلك حتى تم عقد الأتفاق الودى بينهما عام ١٩٠٤م .

ج- نصحت انجلترا حليفتها إيطاليا بألا تتعجل فى احتلال ولاية طرابلس الغرب حتى يحين لها الوقت المناسب لتنفيذ مخططها ، وقد انصاعت إيطاليا لنصيحة حليفتها انجلترا .

د- رأت انجلترا أن مساندتها لإيطاليا فى شرق أفريقيا يمكن أن يكون درعاً لمقاومة توسع حكومة الدراويش فى السودان .

هـ- لم تكن القوة العسكرية الإيطالية، فى ذلك الوقت بالقوة الكافية لمواجهة التنافس الاستعمارى بين القوتين الكبيرتين (انجلترا وفرنسا). والمنافسة بينهما فى الشمال الإفريقى. ومن هنا لجأت إيطاليا إلى تكوين مستعمرات إيطالية فى الشرق الأفريقى البعيد عن الطموحات الاستعمارية لكل من انجلترا وفرنسا . انظر: شوقى عطاالله الجمل : المغرب العربى الكبير المرجع السابق،ص٣٦٩-٣٧٠،

شوقى عطاالله الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها المرجع السابق، ص ٣٥٣-٣٥٤، عبدالله عبد الرازق إبراهيم، شوقى عطاالله الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م، ص ١٩٨.

[٧]) أستطاع الإثيوبيون فى هذه المعركة بهجومهم الساحق أن يقتلوا من الإيطاليين ستة آلاف ويأسروا مثلهم ، كما قتل وأسر أغلب قواد الحملة واستولى الإثيوبيون على جميع قطع المدفعية الإيطالية، فكانت هزيمة من أبشع الهزائم التى منيت بها أمة فى القرن التاسع عشر. وللمزيد من التفاصيل عن معركة عدوة انظر: شوقى عطاالله الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها المرجع السابق، ص ٣٦٩ وما بعدها، عبدالله عبد الرازق إبراهيم ، شوقى عطاالله الجمل: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص ٢٠٧ ومابعدها.

[٨]) رأت إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب المنطقة المناسبة لتكوين مستعمرة إيطالية لها فى الشمال الإفريقى بعد فشلها فى الشرق الإفريقى، وكانت هناك عدة عوامل قد دفعت إيطاليا لإختيار ولاية طرابلس الغرب كمستعمرة إيطالية فى الشمال الإفريقى وهى كما يلى:

ا- كانت ولاية طرابلس الغرب هى المنطقة غير المستعمرة المتبقية من شمال إفريقيا المطلة على البحر المتوسط والذى تكاد إيطاليا تلامسه فى بعض المواقع حيث يربط بينهما البحر المتوسط.

ب- كانت إيطاليا ترى فى ولاية طرابلس الغرب أنه المكان الذى يمكن أن تشكل منه فى المستقبل رأس حربة لتوسعات إيطالية فى المستقبل .

ج- رأت إيطاليا فى ولاية طرابلس المجال الحيوى الهام للهجرة والعمل للإيطاليين، فلقد كانت ولاية طرابلس والشمال الإفريقى فى هذا المجال أنسب وأفضل من الشرق الأفريقى .

د- كان للعامل التاريخى أثره فى توجيه النشاط الاستعمارى الإيطالى ناحية ولاية طرابلس الغرب – فكما سبق أن أوضحنا – كان الإيطاليون يعتبرون أنفسهم ورثة الإمبراطورية الرومانية، فإتجاه إيطاليا إلى الشمال الأفريقى وطرابلس الغرب بالتحديد، كان فى نظرها وضعاً طبيعياً، حيث كانوا يعتبرونها من أهم أجزاء الإمبراطورية الرومانية القديمة. انظر :شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير، المرجع السابق، ص ٣٧١. عبدالله عبد الرازق إبراهيم، شوقى عطاالله الجمل : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

[٩]) سالم عبدالله عمر الزنانى: الأطماع الاستعمارية الإيطالية فى ولاية طرابلس الغرب وبرقة العثمانية ١٨٨١-١٩١١م، رسالة ماجستير غير منشورة ،أجيزت بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٧م، ص ٤٠.

ومما يجب ملاحظته أن اهتمام الإيطاليين بإقامة مستعمرات ، انصب فى المقام الأول على تونس أولا ثم طرابلس الغرب " ليبيا" ثانيا ، لاسيما وأن قرب تونس من إيطاليا، قد أدى إلى وجود علاقات اقتصادية وسياسية هامة فى العصور القديمة بين هذا الجزء من شمال إفريقيا الذى كان يطلق عليه قرطاجنة وبين إيطاليا ، ومنذ ذلك الوقت أخذ كل من شمال أفريقيا وإيطاليا يؤثر فى الآخر ويتأثر به . إلا أن تعجيل فرنسا باحتلال تونس عام ١٨٨١م قد جعل إيطاليا تتجه بأنظارها إلى القطر المجاور لتونس فى الشمال الإفريقى " ولاية طرابلس الغرب" خاصة وأنها كانت كانت خاضعة للدولة العثمانية ، ولم تكن قد خضعت بعد لأية من القوى الاستعمارية الكبرى . ولم يتبق أمام إيطاليا لإحتلالها سوى توفيق أوضاعها مع هذه القوى ، لتنفرد بتلك الولاية دون حدوث تصادم مع تلك القوى الاستعمارية الكبرى . للمزيد انظر : رأفت غنيمى الشيخ : العرب فى التاريخ المعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الأولى ، سنة ٢٠٠٨م ، ص٤٥٣ومابعدها.

[١٠]) عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ص١٩.

[١١]) سالم عبدالله عمر الزنانى : المرجع السابق ص٤٠. مصطفى حامد رحومة : المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالى أكتوبر ١٩١١- أكتوبر١٩١٢م، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، طرابلس ، سلسلة الدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ١٩٨٨م . ص٥٦- ٥٧.

[١٢]) أحمد صدقى الدجانى: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالى أو "طرابلس الغرب" فى أواخر العهد العثمانى الثانى (١٨٨١-١٩١١م)، الطبعة الأولى، القاهرة سنة١٩٧١م، ص ٣٣٨-٣٤٠.

[١٣]) جلال يحيى: المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت. سنة ١٩٨١م، ص ٧١٥. كانت المنتجات الإيطالية تنقل إلى ولاية طرابلس الغرب على بواخر خطوط الملاحة الإيطالية العامة التى كان يديرها مصرف روما حيث كانت لها خطوط أسبوعية منتظمة بين الموانئ والمراسى الليبية. وكان ميناء جنوة فى الجنوب الإيطالى أهم الموانئ الإيطالية وأكثر الموانئ الإيطالية علاقة بطرابلس الغرب، وكانت البضائع الإيطالية التى تصدر إلى ولاية طرابلس الغرب الدقيق والقهوة والتوابل والنبيذ والمصنوعات اليدوية والحرير والمنسوجات والخردوات والورق والمكرونة والبطاطا والمواد الغذائية والأسلحة والخشب والرخام والأعشاب الجافة والأثاث والصابون والثقاب والزجاج والعطور ومواد طبية وكيماوية وغيرها.

وكانت إيطاليا تستورد من ولاية طرابلس الغرب الدواجن والجلود غير المصنعة والحديد الخردة وغيرها . وكانت إيطاليا تأتى فى الترتيب بعد انجلترا وفرنسا ومالطة فى مجال التصدير حيث كانت تحتل المرتبة الرابعة فى التجارة العامة بنحو ٦% من تصديرها بالنسبة للدول الأخرى. والسبب الكامن وراء ذلك يرجع إلى تشابه منتجات ولاية طرابلس الغرب مع منتجات الجنوب الإيطالى، إلا أن حركة التجارة لولاية طرابلس الغرب مع إيطاليا قد نمت نموا ملحوظا بدءا من عام ١٩٠٥م لتحتل إيطاليا المرتبة الثانية بعد انجلترا للمزيد .انظر: فرانشسكو كورو: ليبيا أثناء العهد العثمانى، تعريب وتقديم: خليفة محمد التليسى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٤م ص ٧٣-٨٠، تيسير بن موسى: المجتمع العربى الليبى فى العهد العثمانى، دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م ص ١٩١.

[١٤]) يرجع تواجد الجالية الإيطالية فى ليبيا إلى فترات تاريخية بعيدة تعود إلى العصور الوسطى، وبالتحديد إلى فترة ما أسماه البعض بعهد التجارة الكبرى بين ولاية طرابلس الغرب والمدن الإيطالية: جنوة والبندقية ونابولى، ومن دون شك فإن هذا التواجد المبكر للجالية الإيطالية، فى ولاية طرابلس الغرب، كان من أسبابه القرب الجغرافى بين ولاية طرابلس الغرب وإيطاليا، والدور المهم الذى لعبه البحر المتوسط باعتباره وسيلة وصل بين موانئ البلدين الموجودة على ساحليه الشمالى والجنوبى. والسبب الآخر يكمن فى أهمية العلاقات التى كانت لولاية طرابلس الغرب مع البلدان الإفريقية، وبخاصة فى المجال التجارى، ذلك أن موقع ليبيا الجغرافى الممتاز فى الشمال الإفريقى، جعل منها بوابة مهمة تطل منها إفريقيا على العالم الأوروبى وبالعكس، مما سهل حركة التبادل التجارى بين القارتين، وتصريف المنتجات الإيطالية إلى ولاية طرابلس الغرب، مما جعل من هذه الولاية منطقة جذب للجالية الإيطالية، كما أن الفقراء والجوعى والعاطلين عن العمل فى إيطاليا قدمو إلى ولاية طرابلس الغرب وهم يرون فيها مأوى لهم وحلا لمشاكلهم ومعاناتهم. وما أن تمت الوحدة الإيطالية عام ١٨٧١م حتى فتحت إيطاليا قنصلية لها بمدينة طرابلس؛ لتتولى رعاية الشئون الإيطالية، ولحماية مصالح أفراد الجالية الإيطالية. وبحسب تعداد النفوس الذى أجرى فى زمن الوالى العثمانى حافظ باشا، (١٨٩٩-١٩٠٣م) كان بطرابلس حوالى ٢٣٥ إيطاليا، منهم ١٢١ من الذكور و١١٤ من الإناث، وفى مدينة الخمس كان يوجد هناك ٦ من الذكور. أما تعداد عام ١٩٠٤م فى عهد ولاية رجب باشا "١٩٠٤- ١٩٠٨م" فقد بلغ بحسب تقرير القنصل الإيطالى المسيو ميدانا Medana " ١٩٠٢-١٩٠٧م" حوالى ٦٣٦ نسمة. وقد زاد هذا العدد حتى وصل فى عام ١٩١١م فى عهد ولاية إبراهيم أدهم باشا" ١٩٠٩- ١٩١١م" إلى قرابة ٩٣٠ نسمة منهم ٨٠٠ بطرابلس و١٢ فى الخمس و٦ فى مصراتة و١٢ فى برقة أما فى بنغازى ، فقد كان عددهم ١٠٠ نسمة بينهم نائب القنصل الإيطالى برنابى Bernabi e الذى كان يرعى شئون ومصالح إيطاليا ورعاياها ببنغازى . وكانت الجالية الإيطالية فى ولاية طربلس الغرب من أكثر الجاليات نشاطا فى مزاولة الأنشطة التجارية والاقتصادية بصفة عامة إذ أنها امتلكت العديد من المؤسسات التجارية والاقتصادية ، وسيطر أفرادها على الحركة التجارية فى البلاد وعلى الأشغال العامة والمهن والحرف المختلفة ، وبخاصة فى مدينة طرابلس . للمزيد انظر: جلال يحيى: المغرب الكبير ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ٧١٥ وما بعدها، فرانشسكو كورو: المرجع السابق ، ص ٢١-٢٢ ،راقى محمد عبد الكريم عبد القادر: المصالح الأوروبية فى ليبيا ١٨٣٥- ١٩١١م ، رسالة دكتوراة غير منشورة أجيزت بقسم

التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١١م، ص١٣٦ وما بعدها، عمر محرم أحمد عبد الرحمن: جرازيانى ودوره فى مد نفوذ إيطاليا الاستعمارى فى ليبيا والقرن الإفريقى، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٩٥م ، ص ٢٢وما بعدها.

[١٥]) "التغلغل السلمى" مصطلح سياسى دخل القاموس السياسى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو أصطلاح قصد به واضعوه من رجالات الاستعمار ذلك المجهود الذى تبذله الدولة الاستعمارية ومواطنوها فى القطر المراد استعماره، عن طريق خلق شبكة من المبادرات والمصالح الاقتصادية التى تساعد على الامتصاص والابتلاع التدريجى الخفى للبلاد المراد استعمارها، والعمل على ضمها دون إطلاق رصاصة واحدة. ويعتبر بعض المؤرخين بأن توماس تيتونى وزير الخارجية الإيطالى (١٩٠٣– ١٩٠٩م) هو المهندس الفعلى لهذه السياسة التى كان قد خطط لها منذ عام ١٩٠٥م. بينما يرى البعض أن "فرانشسكو كرسبى" – تولى رئاسة الوزارة الإيطالية مرتين الأولى ١٨٨٧–١٨٩١ والثانية ١٨٩٣– ١٨٩٦– كان قد بدأ فعلا فى اختراق سلمى فى ولاية طرابلس الغرب منذ عام ١٨٩٠م حيث شهدت فترة وزارته الأولى بداية تنفيذه على شكل اتفاقيات أقامها مع بعض الأعيان والزعماء المحليين بهدف الحصول على نفوذ سياسى فى الأوساط الشعبية فى ولاية طرابلس الغرب، وفى وزارته الثانية كان قد حرض بالفعل على احتلال ولاية طرابلس الغرب. انظر فرانسيسكو مالجيرى: الحرب الليبية ١٩١١–١٩١٢م ، تعريب وهبى البورى، الدار العربية للكتاب، تونس، سنة ١٩٧٨م ص٢٠–٢١، مصطفى حامد رحومة: المرجع السابق، ص ٥٥.

[١٦]) أحمد صدقى الدجانى: المرجع السابق، ص٣٢٧.

[١٧]) محمد عبد الكريم الوافى: الطريق إلى لوزان، الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالى لليبيا، دار الفرجانى للنشر، طرابلس، الطبعة الأولى، سنة ١٩٧٧م، ص ٤٦، عمر محرم أحمد عبد الرحمن: المرجع السابق ص ٢٤.

[١٨]) وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، (١٨٨١– ١٩١١م) وثيقة رقم (١٢١). وثيقة غير منشورة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العثمانية. وكالة لإدارة فرع مصرف روما فى طرابلس بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٠٧م، عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٣٠.

[١٩]) وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية، (١٨٨١– ١٩١١م). وثائق غير منشورة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العثمانية. وكالة لإدارة مؤسسة مصرفية فى طرابلس وبنغازى وثيقة رقم (١٢٢) بتاريخ ١ يونيو سنة ١٩٠٧م . كذلك : انظر النص المعرب لقرار مجلس إدارة مصرف روما فى : عبد السلام أدهم: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية ١٨٨١– ١٩١١م، (بيروت ١٩٧٤م) ص ١٩٠– ١٩٥، عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٣٠، مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق، ص ٦٥–٦٦.

[٢٠]) شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير المرجع السابق، ص٣٦٣. أحمد صدقى الدجانى: المرجع السابق، ص٣٤٠.

[٢١]) محمد عبد الكريم الوافى: المرجع السابق، ص ٤٦.

[٢٢]) مصطفى عيسى الصادق: حياة الليبيين تحت الاحتلال الإيطالى،١٩١١- ١٩٤٣م، دراسة فى التاريخ الاجتماعى، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ، ص٤٥، عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٣٠.

[٢٣]) أنشئت عام ١٩٠٨م وكانت تقع بشارع جامع محمود واتخذت فى سنة ١٩٠٩م اسم "المطبعة العالمية لصاحبها أريبب" وكانت أول مطبعة تدخل الحروف اللاتينية إلى ولاية طرابلس الغرب، وقد طبعت هذه المطبعة أول جريدة إيطالية بالولاية "جورنالى دى تريبولى Giornale Di Tripoli" انظر: فرانشسكو كورو: المرجع السابق ص١٢٨.

[٢٤]) جلال يحيى: المغرب الكبير ، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ٧١٦. مطبعة فنون الطباعة Tipografia Arti Grafiche أسست سنة ١٩٠٩م ، وكان مقرها قرب ميدان بنك روما " الميدان الواقع حاليا قرب مدرسة عثمان باشا بباب البحر" انظر : فرانشسكو كورو : المرجع السابق ص ١٢٩.

[٢٥]) كانت هذه الجريدة تصدر باللغة الإيطالية ، ومديرها البروفسور زاناسى Zanassi وكانت تصدر يومى السبت والأربعاء من كل أسبوع ، وقد صدر عددها الأول فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩م ، وتوقفت عن الصدور فى سنة ١٩١١م . للمزيد انظر : فرانشسكو كورو : المرجع السابق ص ١٣٠.

[٢٦]) طبع العدد الأول منها فى ٢٢ديسمبر سنة ١٩٠٩م وكانت تصدر يومى السبت والأربعاء، وكانت تطبع فى المطبعة العالمية لصاحبها أريبب، وتحرر باللغة الإيطالية. تعطلت عن الصدور عدة مرات، وتوقفت نهائيا سنة ١٩١٢م،عقب دخول القوات الإيطالية طرابلس، وكانت جريدة سياسية إخبارية ترعى المصالح الإيطالية فى ظل السيادة العثمانية للمزيد انظر: فرانشسكو كورو: المرجع السابق ص ١٣١.

[٢٧]) أرويعى محمد على قناوى: بشير السعداوى ودوره فى الحركة الوطنية الليبية ١٨٨٤-١٩٥٢م، رسالة دكتوراة غير منشورة ، أجيزت بقسم التاريخ، بكلية الآداب، جامعة عين شمس، سنة ٢٠١١م، ص ١٦.، رأفت غنيمى الشيخ: تاريخ التعليم فى ليبيا ، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م، ص ١٣٤. وللمزيد من التفاصيل عن الصحافة بولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثمانى انظر : فرانشسكو كورو: المرجع السابق ص ١٢٧-١٣٢.

[٢٨]) رأفت غنيمى الشيخ: تاريخ التعليم فى ليبيا، المرجع السابق، ص ١٣٤. عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٣٠. كذلك انظر :-

Eugene Stanley: War and Private Investor, (N.Y.1967) P.62.

ومما هو جدير بالذكر أن العملة الرسمية التى كانت سائدة فى تلك الفترة بولاية طرابلس الغرب هى الليرة العثمانية، وكانت وحدتها الأساسية تعرف بالقرش الفضى ، وتتدرج مضاعفاته النقدية وأجزاؤه على النحو التالى : ١- الليرة الذهبية العثمانية قيمتها ١٠٠ قرش ٢- نصف الليرة الذهبية وقيمتها ٥٠ قرشا ٣- المجيدى عملة فضية قيمته الرسمية ٢٠ قرشا ٤- نصف المجيدى ويساوى عشرة قروش ٥- البشليك ويساوى خمسة قروش ٦-المنليك ربع القرش ، وبصك من معدن البرنز ٧- نصف القرش وهو من الفضة ٨- البارة تساوى ١/٤٠من القرش، أى أن كل قرش يساوى ٤٠ بارة، وهى نحاسية، كما كانت هناك عملات غير عثمانية ، وهى القرش الطرابلسى وقيمته أعلى من قيمة القرش العثمانى ووصل سعره إلى الضعف أى أن قرشين عثمانيين يعادلان قرشا طرابلسيا. للمزيد من التفاصيل عن النقود والعملات المتداولة فى ولاية طرابلس الغرب خلال تلك الفترة انظر: تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص ٢٠٢-٢٠٨.

[٢٩]) عمر محرم أحمد عبد الرحمن : المرجع السابق، ص ٢٢.
[٣٠]) راقى محمد عبد الكريم عبد القادر: المرجع السابق ، ص ٦٦.
[٣١]) عمر محرم أحمد عبد الرحمن: المرجع السابق ، ص ٢٤-٢٥.، فرانسيس ماكولا : حرب إيطاليا من أجل الصحراء ، ترجمة عبد المولى صالح الحرير ، طرابلس ، مركز الجهاد الليبى ، سنة ١٩٩١م، ص ٦٠.، مفتاح مجيد الشريف عبدالله: السياسة الاقتصادية الإيطالية فى ليبيا ١٩١١-١٩٤٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بقسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٦م، ص ٣٠. أحمد صدقى الدجانى : المرجع السابق، ص ٣٤٠، عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ص ٣١. كذلك : انظر : Eugene Stanley: op.cit.p. 68.
32) عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٢٩.
[٣٣]) مصطفى عيسى الصادق : المرجع السابق ، ص ٤٥ ، أحمد صدقى الدجانى : المرجع السابق، ص ٣٤٠. عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ص٢٩-٣٠.
[٣٤]) عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ص ٣٢
[٣٥]) أنشئ مكتب البريد الإيطالى بمدينة طرابلس عام ١٨٦١م ، كما أسس مكتب للبريد الإيطالى فى بنغازى سنة ١٩٠٥م ، وكان المكتبان يقعان فى النقاط الرئيسية من المدينتين، وكانت الخدمة التى يوفرها المكتبان تلقى إعجابا وإقبالا من الأهالى بالنظر لما تميزت به من دقة فى المواعيد، والتزام فى العمل . للمزيد انظر : فرانشسكو كورو: المرجع السابق ص ٥٠.
[٣٦]) وليم أسكيو: أوروبا والغزو الإيطالى لليبيا ١٩١١-١٩١٢م، تعريب ميلاد المقرحى، مراجعة عقيل البربار، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، سلسلة الدراسات المترجمة - ١٤- طرابلس سنة ١٩٨٨م. ص ٤١.
[٣٧]) محمد عبد الكريم الوافى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .
[٣٨]) محمود العرفاوى: مخاض الأمبريالية والفاشية الإيطاليتين "عسر ولادتها ودفنها فى ليبيا" الجزء الأول، تعريب عمر الطاهر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، سنة ١٩٩١م ، ص ٣٩٨-٣٩٩ ، فرانسيسكو مالجيرى : المرجع السابق، ص ١٩.
[٣٩]) صلاح الدين السورى: ليبيا والغزو الثقافى الإيطالى، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس، سنة ١٩٨٨م ، ص ١٣٦.
[٤٠]) تقرير للقنصلية البريطانية بولاية طرابلس الغرب عن حالة الجفاف وتدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة بولاية طرابلس الغرب عام ١٩٠٧م نقلا عن مفتاح مجيد الشريف عبدالله: المرجع السابق، ص ٣٠، عقيل محمد البربار: دراسات فى تاريخ ليبيا الحديث، طرابلس، سنة ١٩٩٦م ، ص ١٠٥.
[٤١]) كارلو فوتى بورشيناري:(مذكرات) العلاقات العربية - الإيطالية من ١٩٠٢- ١٩٣٠م، تعريب عمر البارونى، مراجعة عبد الرحمن المحيسنى،طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سنة ١٩٨٠م، ص ١٦٠.

[٤٢]) محمد مصطفى الشركسى: لمحات عن الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا أثناء العهد الإيطالى ، طرابلس، سنة ١٩٧٦م ، ص ١٤.

[٤٣]) مفتاح مجيد الشريف عبدالله: المرجع السابق ص ٢٩-٣٠.

[٤٤]) مصطفى عيسى الصادق: المرجع السابق، ص ٤٨- ٤٩.

[٤٥]) محمد عبد الكريم الوافى: المرجع السابق، ص ٤٧.

[٤٦]) نيكولاى اليتش بروشين: تاريخ ليبيا فى نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩م تعريب عماد حاتم، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس، سنة ١٩٨٨م ، ص ٣٨٨.

[٤٧]) مصطفى عيسى الصادق: المرجع السابق، ص ٤٩.

[٤٨]) كان هذا المطحن من أكبر المشروعات التى أنشأها مصرف روما فى ولاية طرابلس الغرب وقدرت تكاليف إنشائه بنحو ٢ مليون ليرة إيطالية ، وكان يطحن من ٥ إلى ٦ أكياس طن من القمح يوميا . للمزيد انظر : وليم أسكيو : المرجع السابق ، ص ٤١.

[٤٩]) مصطفى عيسى الصادق : المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.

[٥٠]) فرانسيسكو مالجيرى : المرجع السابق ، ص ٢٦ .، كذلك : عبد المنصف حافظ البورى: الغزو الإيطالى لليبيا، دراسة فى العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، سنة ١٩٧١م ، ص ٢٢٣.

مما يجدر ذكره أن مهمة هذه البعثة كانت فى الظاهر التنقيب عن معدن الفوسفات وإجراء حفريات أثرية ، لكنها فى حقيقة الأمر كانت مهمتها الحقيقية مهمة تجسسية حيث اشتغلت تلك البعثة أيضا – إلى جانب أعمالها الظاهرية – بوضع المصورات والخرائط الجغرافية التى كانت لازمة للعمليات العسكرية المزمع القيام بها من قبل الحكومة الإيطالية . توغلت البعثة فى داخل البلاد فوصلت إلى الخمس ولفت وجودها أنظار القادة الوطنيين ومتصرف المدينة الدكتور رشيد بك ، فهؤلاء قد فطنوا إلى أغراضها الحقيقية ، وفى خداعهم وحدثت مواجهة صريحة بين الزعماء الوطنيين وبين أفراد تلك البعثة وعلى رأسهم سفورزا Sforza .وبرز فى تلك الأثناء الزعيم الوطنى بشير السعداوى الذى أجرى مقابلة مع سفورزا ونبهه إلى أن أهل البلاد يعرفون البواعث الحقيقية الكامنة وراء نشاط تلك البعثة ، حتى تم أسرهم من طرف قوات المجاهدين الليبيين وبقوا فى الأسر حتى أطلق سراحهم فى نوفمبر سنة ١٩١٢م بعد توقيع معاهدة" أوشى لوزان " بين الدولة العثمانية وإيطاليا. للمزيد انظر: زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون تاريخ، ص ٤١٩ ومابعدها. وللمزيد من التفاصيل عن معاهدة " أوشى لوزان " الموقعة بين الدولة العثمانية وإيطاليا وأهم بنود تلك المعاهدة انظر : وليام بيهلر: تاريخ الحرب التركية – الإيطالية ٢٩سبتمبر سنة ١٩١١م –١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢م ترجمة عبد القادر مصطفى – عبد المولى صالح الحرير – مراجعة محمد الطاهر الجرارى ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية – سلسلة الدراسات المترجمة –٢٦– الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، سنة ١٩٩٠م . ص ٩٣-١٠٧.، محمد عبد الكريم الوافى: المرجع السابق ، ص٢٠٧-٢١٣.محمد على التركى : حركة الجهاد العربى الليبى فى الفترة من بداية سنة ١٩٢٤م إلى مارس سنة ١٩٢٧م ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سلسلة الدراسات التاريخية – ٣٧ – ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ٢٠٠٠م ص ١٧-١٨.

[٥١]) أنريكو أنسباتو كان يعمل فى المخابرات الإيطالية ، وكان بحكم عمله لديه اهتمامات واضحة بالشأن الليبى للمزيد : انظر : الهاشمى محمد بالخير الهانى : الغزو الإيطالى وبداية حركة المقاومة المسلحة، منشورات جامعة الفاتح ، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الاحتلال الإيطالى، موسوعة الجهاد الليبى، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ١٩٨٥م ، ص ٢٦ .

[٥٢]) أنريكو أنسباتو: العلاقات العربية– الإيطالية، تعريب عمر البارونى، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس ، سنة ١٩٨٠م ، ص ١٦٣.

[٥٣]) فرانسيس ماكولا: الغزاة ، تعريب عبد الحميد شقلوف ،الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس، طبعة أولى ، سنة ١٩٧٩م ، ص ٤٠–٤١ .

[٥٤]) أنريكو أنسباتو : المرجع السابق ، ص ١٦٣.

[٥٥]) نيكولاى اليتش بروشين : المرجع السابق، ، ص ٩٦ .

[٥٦]) أحمد صدقى الدجانى : المرجع السابق، ص ٣٤٢ .

[٥٧]) عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ، ص ٣١.

[٥٨]) جيرى لين فاولر : الإستيطان الزراعى الإيطالى فى ليبيا ، منطقة طرابلس، تعريب عبد القادر مصطفى عبد القادر المحيشى، مراجعة عبدالله إبراهيم على، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، سلسلة الدراسات المترجمة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٨م ، ص ٤٨.

[٥٩]) جلال يحيى: المغرب الكبير، الجزء الثالث ، المرجع السابق ، ص ٧١٦.

[٦٠]) نيكولاى اليتش بروشين : المرجع السابق ، ص ٣٨٦.

[٦١]) أنريكو أنسباتو : المرجع السابق ، ص ١٦١.

[٦٢]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق، ص ٦٦ .

[٦٣]) جلال يحيى: المغرب الكبير، الجزء الثالث، المرجع السابق، ص٧١٥،عقيل محمد البربار: المرجع السابق، ص ١٠٨.

[٦٤]) محمد عبد الكريم الوافى : المرجع السابق، ص ٤٦.

[٦٥]) شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير، المرجع السابق ص٣٦٤، محمد مصطفى الشركسى: المرجع السابق ص ٩٠، عمر محرم أحمد عبد الرحمن: المرجع السابق، ص ٢٦، كذلك: أرويعى محمد على قناوى : المرجع السابق ، ص ١٦.

[٦٦]) محمد عبد الكريم الوافى : المرجع السابق ص ٤٧.

[٦٧]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٦٨–٦٩ .

[٦٨]) شوقى عطاالله الجمل : المغرب العربى الكبير ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤.

[٦٩]) محمد مصطفى الشركسى : المرجع السابق ، ص ٨٧–٩٣.

[٧٠]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٦٦–٦٧.

[٧١]) مفتاح مجيد الشريف عبد الله : المرجع السابق ص٣٢، كارلوفوتى بورشيانى: المرجع السابق، ص ١٦٤.

[٧٢]) عين رجب باشا واليا على ولاية طربلس الغرب، فى الفترة من سنة ١٩٠٤–١٩٠٨م، وكان برتبة مشير، ويعتبر من أشد الولاة العثمانيين معارضة للمشاريع الإيطالية فى ليبيا.انظر: أنتونى جوزيه

كاكيا: ليبيا خلال العهد العثمانى الثانى ، دار الفرجانى، طرابلس، سنة ١٩٧٥م.ص ١٧٨. مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٦٤.

[٧٣] عين إبراهيم أدهم باشا واليا على ليبيا فى الفترة من عام ١٩٠٩ م إلى عام ١٩١١م . وكان يعتبر نفسه زعيما فى نفس الوقت الذى كان فيه واليا وقائدا للحامية العثمانية فى ولاية طرابلس الغرب، فكان يعقد المؤتمرات ويخاطب الأهالى ويناقشهم فى الأمور الوطنية، ويحذرهم من بيع أراضيهم لبنك روما . وكان يخاطب عواطف الأهالى، وخاصة من الناحية الإسلامية. وأدى كل ذلك إلى أن يلتف الأهالى حوله وحول حكومته، ويقبلون على الإنتظام فى سلك الجندية. للمزيد من التفاصيل عن أهم أعمال إبراهيم أدهم باشا فى فترة ولايته القصيرة على ولاية طرابلس الغرب. انظر: جلال يحيى: المغرب الكبير، الجزء الثالث، المرجع السابق ، ص ٧٢٩-٧٣١.

[٧٤] شوقى عطاالله الجمل : المغرب العربى الكبير ، المرجع السابق، ص ٣٦٣

[٧٥] راقى محمد عبد الكريم عبد القادر: المرجع السابق ، ص ٧٢.

[٧٦] الطاهر أحمد الزاوى: جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب، بيروت، لبنان، دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٧٣م ، ص ٣٢.

[٧٧] محمد مصطفى الشركسى: المرجع السابق ، ص ١٧. أحمد صدقى الدجانى: المرجع السابق ، ص ٤٣٨- ٤٤٠.

[٧٨] الطاهر أحمد الزاوى : المرجع السابق ، ص ٣١.

[٧٩] عزيز سامح : الأتراك العثمانيون فى أفريقيا الشمالية ، الطبعة الأولى، تعريب عبد السلام أدهم ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٦٩م. ص ٢٢١. نتيجة لموقف حقى باشا المتهاون مع نشاطات مصرف روما فى ولاية طرابلس وإظهار نواياه الطيبة تجاه أنشطة هذا المصرف ؛ توسطت الحكومة الإيطالية لدى الباب العالى لتلعب دورا كبيرا فى اختيار حقى باشا صدرا أعظم " رئيس وزراء " (١٩٠٩-١٩١١م) وهذا المنصب كان من أعلى المناصب فى الدولة العثمانية ، حيث إنه يلى السلطان العثمانى فى الأهمية والمكانة ، وكان بمثابة الحاكم الفعلى للدولة العثمانية ، خاصة فى فترات ضعف سلاطين آل عثمان . عبد المنصف حافظ البورى : المرجع السابق ، ص٢٢١، الطاهر أحمد الزاوى : المرجع السابق ، ص ٤٣-٤٤.

[٨٠] مفتاح مجيد الشريف عبدالله : المرجع السابق، ص ٣٢، عقيل محمد البربار: المرجع السابق، ص ١٠٨.

[٨١] كارلو فوتى بورشيناري: المرجع السابق ، ص ١٦٤- ١٦٥. صدرت الأوامر والقوانين الخاصة بوضع حد لبيع الأراضى فى عام ١٨٨٣م وجددت فى عام ١٩٠١م .

[٨٢] وثائق تاريخ ليبيا الحديث: الوثائق العثمانية ١٨٨١-١٩١١م وثيقة رقم(١١٩) وثيقة غير منشورة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق العثمانية، رسالة من الوالى العثمانى إلى الديوان الملكى العثمانى بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٥م بخصوص تأسيس وفتح فرع للأملاك السلطانية.

[٨٣] قامت هذه الثورة فى نهاية ١٩٠٨م ، وتزعمتها جماعة الاتحاد والترقى فى إستنبول ضد السياسة الإستبدادية للسلطان العثمانى عبد الحميد الثانى " ١٨٧٦-١٩٠٩م "، حيث طالبت هذه الجماعة عبد

الحميد الثانى بإعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦م، الذى وضعه مدحت باشا، واتباع النظم الديمقراطية فى الحكم، فلما رفض عبد الحميد الثانى؛ اندلعت تلك الثورة، حيث نجحت فى خلع السلطان عبد الحميد عن العرش ، ليتولى بدلا منه السلطان محمد الخامس فى إبريل سنة ١٩٠٩م، وبتولية الأخير يبدأ عصر جديد للدولة العثمانية، هو عصر الاتحاد والترقى. أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، مطبعة علاء الدين، سنة ٢٠٠٧م، ص ٨٢.

[٨٤]) على مصطفى المصراتى: صحافة ليبيا فى نصف قرن، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سنة ٢٠٠٠. ص ١٠٩– ١١٣. ، مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق، ص ٧١.

[٨٥]) عقيل محمد البربار: المرجع السابق ، ص ١٠٦، جيوليتى: مذكرات جيوليتى، الأسرار السياسية والعسكرية، لحرب ليبيا ١٩١١–١٩١٢م، تعريب خليفة محمد، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، والإعلان، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٦م، ص ٤٩.

[٨٦]) باولو مالثيزى : ليبيا أرض الميعاد ، تعريب عبد الرحمن سالم العجيلى، الطبعة الثانية ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين عام ١٩٩٢ م ، ص ١١٢.،عقيل محمد البربار: المرجع السابق ، ص ١١٠.

[٨٧]) فرانسيس ماكولا : المرجع السابق ، ص ٦٤.

[٨٨]) جيوليتى: المرجع السابق ، ص ٥٦، مفتاح مجيد الشريف عبدالله : المرجع السابق، ص ٣٣–٣٤.

[٨٩]) السلطان محمد الخامس " ٢ نوفمبر ١٨٤٤– ٣يوليو ١٩١٨م " هو السلطان الخامس والثلاثون للدولة العثمانية إبن عبد المجيد الأول تولى الحكم فى ٢٧ إبريل سنة ١٩٠٩م بعد أخيه السلطان عبد الحميد الثانى" ١٨٧٦–١٩٠٩م ". وكان عمره ٦٥عاما عند توليه عرش السلطنة العثمانية، وهو شقيق كل من السلطان مراد الخامس وعبد الحميد الثانى ومحمد السادس وعمه السلطان عبد العزيز الأول وإبن عمه السلطان عبد المجيد الثانى، وظل فى الحكم حتى وفاته فى٣ يولية سنة ١٩١٨م وعمره ٧٤ عاما، وخلفه السلطان محمد السادس " ٤يولية ١٩١٨م حتى ١نوفمبر سنة ١٩٢٢م " ولقد لقب السلطان محمد الخامس بالسلطان محمد رشاد أى "مرشد الإسلام ". انظر: ويكبيديا السلطان العثمانى "محمد الخامس " :–

Ar. Wikipedia. Org/wik.

[٩٠]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٧١ وما بعدها .

[٩١]) إلى جانب سياسة التغلغل الاقتصادى التى اتبعتها إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب، فإنها قد عقدت عدة اتفاقيات مع القوى الأوروبية الكبرى وذلك لبسط نفوذها على ولاية طرابلس الغرب ، وحتى لاتصطدم بأطماع هذه الدول، حيث عقدت إيطاليا سلسلة من الاتفاقيات السرية مع الدول الإستعمارية الكبرى من أجل هذا الغرض . كان أولها الاتفاقية السرية بين إيطاليا وبريطانيا عام ١٨٨٧م وفيها أيدت إيطاليا النفوذ البريطانى فى مصر فى مقابل دعم بريطانيا للنفوذ الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب . كذلك عقدت إيطاليا اتفاقية سرية أخرى مع فرنسا فى أواخر عام ١٩٠٠م حيث اعترفت فيها إيطاليا بالنفوذ الفرنسى فى مراكش فى مقابل اعتراف فرنسا بالنفوذ الإيطالى فى طرابلس وبنى غازى . وفى عام ١٩٠١م عقدت اتفاقية أخرى بين الدولتين (إيطاليا – فرنسا) نصت على أن الحقوق التى اعترفت بها فرنسا بالنفوذ الإيطالى فى طرابلس وبنى غازى تضاف إليها فزان. وفى عام ١٩٠٢م

شرعت إيطاليا فى تجديد الاتفاقية الإيطالية – البريطانية المعقودة فى عام ١٨٨٧م لمواصلة التوسع فى أفريقيا ، فقد استغلت إيطاليا حاجة بريطانيا لصداقتها ومساندتها فى مصالحها الاستعمارية فى مصر وشرق أفريقيا، حيث تم الاتفاق على الاحتفاظ بالأمر الواقع فى بلدان البحر الأبيض المتوسط ، وإذا ماحدث مايغير هذا الواقع؛ فإن بريطانيا ستحتفظ بحق إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب ، على أن تساند إيطاليا بريطانيا فى مقابل ذلك فى قضية احتلالها لمصر ، وعلى ذلك استطاعت إيطاليا كسب حياد بريطانيا نحو أطماعها فولاية طرابلس الغرب ، على أن تساند إيطاليا بريطانيا فى قضايا أخرى خاصة قضية احتلال بريطانيا لمصر . وفى عام ١٩٠٩م عقدت إيطاليا مع روسيا اتفاقاً سرياً تعهدت فيه الأخيرة بالنظر بعين العطف إلى مصالح إيطاليا فى ولاية طرابلس الغرب ، فى مقابل أن تنظر إيطاليا بعين العطف إلى مصالح روسيا فى المضايق التركية ، أى أن إيطاليا حصلت على الاعتراف بأطماعها فى طرابلس الغرب من بريطانيا مقابل مصر ، ومن فرنسا مقابل مراكش ومن روسيا مقابل المضايق التركية.

وتأسيساً على ما تقدم يتضح لنا مما سبق أن إيطاليا قد مهدت بالفعل الطري إلى إحتلال ولاية طرابلس الغرب . ولم يكن أمامها إلا أن تختار الوقت المناسب لتوجيه ضربتها إلى تلك الولاية . وفى أوائل عام ١٩١١م، رأت إيطاليا أن الوقت قد حان للاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب، لأن فرنسا قد انتهت من مساوماتها ومفاوضاتها مع المانيا بشأن مراكش ، وباشرت احتلال المدن فى مراكش، كما أن أسبانيا شرعت فى احتلال منطقة الريف فى مراكش أيضاً ، فأصبح من حق إيطاليا احتلالولاية طرابلس الغرب بحكم اتفاقياتها الإستعمارية السابقة. للمزيد عن الاتفاقيات السرية التى عقدتها إيطاليا مع القوى الاستعمارية الكبرى، والتى مهدت للغزو الإيطالى لليبيا انظر: عبد المنصف حافظ البورى : المرجع السابق، ص ١٦٣–٢٠٠ ، شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير، المرجع السابق، ص ٣٦٢–٣٦٣، مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ص ٥٩– ٦١، عبد المولى صالح الحرير: المرجع السابق ص ٢٣–٢٨.

[٩٢]) جلال يحيى: المغرب الكبير ، الجزء الثالث، المرجع السابق ، ص ٧٣١.
زاهية قدورة: المرجع السابق، ص ٤٢١.) ٧[٨]

[٩٤]) مصطفى عيسى الصادق : المرجع السابق ، ص ٥٢.

[٩٥]) الطاهر أحمد الزاوى : المرجع السابق ، ص ٣٤.

[٩٦]) نيكولاى اليتش بروشين : المرجع السابق ، ص ٣٨٩.

[٩٧]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٧٠– ٧١.

[٩٨]) الطاهر أحمد الزاوى : المرجع السابق ، ص ١٤.

[٩٩]) مصطفى حامد رحومة : المرجع السابق ، ص ٧٠– ٧١.

[١٠٠]) زينانيد يافوتنا ياخموفتش: الحرب التركية – الإيطالية ، تعريب هاشم صالح التكريتى، بيروت، سنة ١٩٧٠ م، ص ٢٢٥.

[101]) Barclay, T.: The TORki–Italian War, (London1912) P.P.58– 60.

[١٠٢]) جيوليتى : مذكرات جيوليتى ، المرجع السابق، ص ٥٤.

[١٠٣] عبد المنصف حافظ البورى : المرجع السابق ، ص ٢٢٤. Barclay, T.: OP.CIT. P.62 .وللمزيد من التفاصيل عن التنافس الاقتصادى الألمانى –الإيطالى فى ولاية طرابلس الغرب انظر: Smith, D.M.: Storia d, Italia del 1861 at 1969 Vol 2, (Roma 1972) p.p.423- 438.

[١٠٤] عبد المنصف حافظ البورى : المرجع السابق ، ص ٢٢٦-٢٢٧.

[١٠٥] نقلا عن وليم أسكيو : المرجع السابق ص ٥١ ، جيوليتى : مذكرات جيوليتى ، المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦. وفقا لرواية أحد الدبلوماسيين الروس فى الفاتيكان " بأن الرأى العام الإيطالى قد حمل مصرف روما مسئولية الحرب الإيطالية – العثمانية" . انظر وليم أسكيو : المرجع السابق ص ٤٨.

[١٠٦] فرانسيسكو مالجيرى: المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها.، وليم أسكيو : المرجع السابق ص ٤٧-٤٨.

[١٠٧] عبد المولى صالح الحرير : المرجع السابق ، ص٣٢.

[١٠٨] نقلا عن عقيل محمد البربار : المرجع السابق ، ص ١١٢.

[١٠٩] عقد القوميون مؤتمرا فى فلورنسا Florence فى سنة ١٩١٠م، وترأس المؤتمر سكيبيو سيفلى، Scipio SIghele، وقد عارض المؤتمرون سياسة السلام التى كانت تنتهجها الحكومة الإيطالية، وتلى هذا المؤتمر عدة لقاءات فى مدن إيطالية مختلفة. مفتاح مجيد الشريف عبدالله : المرجع السابق ص ٣٤.

[١١٠] أنريكو كورديني، أحد كبار محررى صحيفة الفكرة الوطنية Idia Nazionale ورئيس الرابطة القومية التى تحولت إلى الحزب القومى عام ١٩١٠م ، كان من المؤيدين بشدة لفكرة الغزو الإيطالى لولاية طرابلس الغرب. انظر : عبد المنصف حافظ البورى : المرجع السابق ص ١٠٨.

[١١١] الهاشمى محمد بالخيرالهانى : المرجع السابق ، ص ١٩-٢٣.

[١١٢] جيوليتى : المرجع السابق، ص ٦٣.

[١١٣] نقلا عن باولو مالثيزى : المرجع السابق، ص ١١٢

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا : الوثائق العربية غير المنشورة : -

- **وثائق مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق :-**

١- وثائق تاريخ ليبيا الحديث : الوثائق العثمانية (١٨٨١-١٩١١م) وثيقة رقم (١١٩) . وثيقة غير منشورة، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العثمانية. رسالة من الوالى العثمانى إلى الديوان الملكى العثمانى بتاريخ ١٤كانون الثانى سنة ١٩٠٥م، بخصوص تأسيس وفتح فرع للأملاك السلطانية .

٢- وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية،(١٨٨- ١٩١١م) وثيقة رقم (١٢١). وثيقة غير منشورة، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، شعبة الوثائق العثمانية. وكالة لإدارة فرع مصرف روما فى طرابلس بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٠٧م .

٣- وثائق تاريخ ليبيا الحديث ، الوثائق العثمانية، (١٨٨١- ١٩١١م) . وثائق غير منشورة ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق العثمانية . وكالة لإدارة مؤسسة مصرفية فى طرابلس وبنغازى وثيقة رقم (١٢٢) بتاريخ ١ يونيو سنة ١٩٠٧م .

ثانيا: المراجع العربية والمعربة :

١- أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ الدولة العثمانية، الطبعة الأولى، مطبعة علاء الدين، سنة ٢٠٠٧م .
٢- أحمد صدقى الدجانى : ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالى أو " طرابلس الغرب " فى أواخر العهد العثمانى الثانى (١٨٨١-١٩١١م) ، الطبعة الأولى ، القاهرة سنة ١٩٧١م .
٣- الطاهر أحمد الزاوى : جهاد الأبطال فى طرابلس الغرب، الطبعة الثالثة، بيروت ، لبنان، دار الفتح للطباعة والنشر، سنة ١٩٧٣م .
٤- الهاشمى محمد بالخير الهانى: الغزو الإيطالى وبداية حركة المقاومة المسلحة، منشورات جامعة الفاتح ، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الاحتلال الإيطالى، موسوعة الجهاد الليبى ،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، سنة ١٩٨٥م .
٥- أنتونى جوزيه كاكيا : ليبيا خلال العهد العثمانى الثانى ، دار الفرجانى، طرابلس ، سنة ١٩٧٥م.
٦- أنريكوأنسباتو: العلاقات العربية- الإيطالية ، تعريب عمر البارونى ، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس ، سنة ١٩٨٠م .
٧- باولو مالثيزى: ليبيا أرض الميعاد، تعريب عبد الرحمن سالم العجيلى ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى طرابلس، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٢ م.
٨- تيسير بن موسى: المجتمع العربى الليبى فى العهد العثمانى، دراسة تاريخية اجتماعية ، الدار العربية للكتاب،الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨م.
٩- جلال يحيى : المغرب الكبير ، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، الجزء الثالث، دار النهضة العربية ، للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٩٨١م .
١٠- جيرى لين فاولر: الإستيطان الزراعى الإيطالى فى ليبيا، منطقة طرابلس، تعريب عبد القادر مصطفى عبد القادر المحيشى ، مراجعة عبدالله إبراهيم على ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، سلسلة الدراسات المترجمة، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٨م.
١١- جيوليتى: مذكرات جيوليتى، الأسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا ١٩١١-١٩١٢م، تعريب خليفة محمد، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، والإعلان، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٨٦م.
١٢- رأفت غنيمى الشيخ : العرب فى التاريخ المعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٨م .
١٣- زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،بدون تاريخ .
١٤- زينانيد يافوتنا ياخموفتش: الحرب التركية- الإيطالية، تعريب هاشم صالح التكريتى، بيروت، سنة ١٩٧٠م .
١٥- شوقى عطاالله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، الناشر مكتبة الأنجلوالمصرية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٠م .

١٦- شوقى عطاالله الجمل: المغرب العربى الكبير من الفتح الإسلامى إلى الوقت الحاضر(ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب الأقصى" مراكش") ، المكتب المصرى للتوزيع والمطبوعات، ١٨ ش محطة الزيتون ، حدائق الزيتون . الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٧م.
١٧- صلاح أحمد هريدى على : دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،سنة ٩١٩٩-٢٠٠٠م .
١٨- صلاح الدين السورى : ليبيا والغزو الثقافى الإيطالى، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالى، طرابلس، سنة ١٩٨٨م .
١٩- عبد السلام أدهم: وثائق تاريخ ليبيا الحديث، الوثائق العثمانية(١٨٨١- ١٩١١م)، بيروت، سنة ١٩٧٤م .
٢٠- عبدالله عبد الرازق ابراهيم ، شوقى عطاالله الجمل : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٧م.
٢١- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، الجزء الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٠م .
٢٢- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، الجزء الثانى. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٠م .
٢٣- عبد المولى صالح الحرير: التمهيد للغزو الإيطالى وموقف الليبيين منه ، بحوث ودراسات فى التاريخ الليبيى ١٩١١- ١٩٤٣م، مجموعة من الأساتذة والباحثين : الجزء الثانى ، إشراف د. صلاح الدين حسن السورى ، ود. حبيب وداعة الحسناوى، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، سلسلة الدراسات التاريخية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الأشتراكية العظمى، سنة ١٩٨٤م .
٢٤- عزيز سامح: الأتراك العثمانيون فى أفريقيا الشمالية، الطبعة الأولى، تعريب عبد السلام أدهم ، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت ، سنة ١٩٦٩م.
٢٥- عقيل محمد البربار : دراسات فى تاريخ ليبيا الحديث، طرابلس، سنة ١٩٩٦م .
٢٦- على مصطفى المصراتى: صحافة ليبيا فى نصف قرن، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سنة ٢٠٠٠.
٢٧- فرانسيسكو مالجيرى : الحرب الليبية ١٩١١-١٩١٢م "، تعريب وهبى البورى " الدار العربية للكتاب ، تونس ، سنة ١٩٧٨م .
٢٨- فرانسيس ماكولا : الغزاة ، تعريب عبد الحميد شقلوف " الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٩م .
٢٩- فرانسيس ماكولا: حرب إيطاليا من أجل الصحراء، تعريب عبد المولى صالح الحرير، طرابلس، مركز الجهاد الليبى ، سنة ١٩٩١م .
٣٠- فرانشسكو كورو: ليبيا أثناء العهد العثمانى ،تعريب وتقديم : خليفة محمد التليسى ،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٨٤م .
٣١- كارلو فوتى بورشيناري:(مذكرات) العلاقات العربية -الإيطالية من سنة ١٩٠٢إلى ١٩٣٠م ، تعريب عمر البارونى ، مراجعة عبد الرحمن المحيسنى ، طرابلس ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، سنة ١٩٨٠ م .

٣٢- محمد عبد الكريم الوافى: الطريق إلى لوزان ، الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالى لليبيا، دار الفرجانى للنشر ، طرابلس، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٧م .
٣٣- محمد على التركى : حركة الجهاد العربى الليبى فى الفترة من بداية سنة ١٩٢٤م إلى مارس سنة ١٩٢٧م، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية رقم(٣٧)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ٢٠٠٠م.
٣٤- محمد مصطفى الشركسى: لمحات عن الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا أثناء العهد الإيطالى، طرابلس، سنة ١٩٧٦م .
٣٥- محمود العرفاوى: مخاض الأمبريالية والفاشية الإيطاليتين " عسر ولادتها ودفنها فى ليبيا" الجزء الأول، ترجمة عمر الطاهر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس ليبيا، سنة ١٩٩١م .
٣٦- مصطفى حامد رحومة: المقاومة الليبية التركية ضد الغزو الإيطالى (أكتوبر١٩١١-أكتوبر١٩١٢م)، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، طرابلس، سلسلة الدراسات التاريخية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ١٩٨٨م .
٣٧- نيكولاى اليتش بروشين: تاريخ ليبيا فى نهاية القرن التاسع عشر، حتى سنة ١٩٦٩م، تعريب عماد غانم، مراجعة ميلاد المقرحى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سنة ١٩٩٨م .
٣٨- وليام ببيهلر: تاريخ الحرب التركية - الإيطالية ٢٩سبتمبر سنة ١٩١١م -١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢م ، تعريب عبد القادر مصطفى، عبد المولى صالح الحرير ، مراجعة محمد الطاهر الجرارى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية - سلسلة الدراسات المترجمة -٢٦- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، سنة ١٩٩٠م .
٣٩- وليم أسكيو: أوروبا والغزو الإيطالى لليبيا ١٩١١-١٩١٢م، تعريب ميلاد المقرحى ، مراجعة عقيل البربار، منشورات مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى، سلسلة الدراسات المترجمة -١٤- ،طرابلس ، سنة ١٩٨٨م. .

ثالثا: الرسائل الجامعية :

١- أبوبكر سالم المهدى الشيبانى : أثر جهاد الليبيين فى تطور العلاقات العربية -التركية ١٩١١-١٩١٢م رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ،كلية الآداب ،جامعة سبها ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، سنة ٢٠٠٨م .
٢- أرويعى محمد على قناوى : بشير السعداوى ودوره فى الحركة الوطنية الليبية ١٨٨٤-١٩٥٢م ، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠١١م .
٣- سالم عبدالله عمر الزنانى : الأطماع الاستعمارية الإيطالية فى ولاية طرابلس الغرب وبرقة العثمانية ١٨٨١-١٩١١م، رسالة ماجستير غير منشورة ،أجيزت بمعهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٩٧م .
٤- رأفت غنيمى الشيخ: تاريخ التعليم فى ليبيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧١م .
٥ - راقى محمد عبد الكريم عبد القادر: المصالح الأوروبية فى ليبيا ١٨٣٥- ١٩١١م رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ،كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، سنة ٢٠١١م .

٦- عبد المنصف حافظ البورى: الغزو الإيطالى لليبيا، دراسة فى العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧١م .
٧- عمر عبد العزيز محمد عثمان : علاقات ليبيا بالدول الأوروبية فى عهد الأسرة القرمانلية " ١٧١١-١٨٣٥" رسالة دكتوراة غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ،كلية الآداب، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٧م .
٨ - عمر محرم أحمد عبد الرحمن : جرازيانى ودوره فى مد نفوذ إيطاليا الاستعمارى فى ليبيا والقرن الأفريقى ، رسالة دكتوراة غير منشورة ،أجيزت بقسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٥م.
٩- مصطفى عيسى الصادق : حياة الليبيين تحت الاحتلال الإيطالى ١٩١١- ١٩٤٣م ، دراسة فى التاريخ الاجتماعى ، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة بدون تاريخ.
١٠- مفتاح مجيد الشريف عبدالله : السياسة الاقتصادية الإيطالية فى ليبيا ١٩١١-١٩٤٣م رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، سنة ٢٠٠٦م .

رابعا: **المراجع الأجنبية** :-

1- Barclay, T.: The TURki –Italian War, (London1912)
2-Eugene Stanley: War and Private Investor, (N.Y.1967).
3-Smith, D.M.: Storia d, Italia Del 1861 at 1969 Vol 2, (Roma 1972).

خامسا : **المواقع الإليكترونية** :

1- Ar. Wikipedia. Org/wik- .